



مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية

مجلة علمية محكمة تصدر عن
مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية
كلية الآداب - جامعة المنوفية

الترقيم الدولي الموحد للطباعة: 2357-0091
الترقيم الدولي الموحد للإلكتروني: 2735-5284



مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية

بكلية الآداب – جامعة المنوفية

مجلة علمية مُحَكَّمة

المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية

للإناث السعوديات في الفترة (١٩٧٤-٢٠٢٤م)

إعداد

الدكتور/ أحمد بن صالح المطيري

أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الملك سعود

مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية بكلية الآداب – جامعة المنوفية

مجلة علمية مُحَكَّمة

السادة أعضاء هيئة تحرير المجلة	
رئيس التحرير	أ.د/ لطفي كمال عبده عزاز
مساعد رئيس التحرير	أ.د/ إسماعيل يوسف إسماعيل
السادة أعضاء هيئة التحرير	أ.د/ عبد الله سيدي ولد محمد أبنو
	أ.د/ سهام بنت صالح سليمان العلولا
	أ.د/ موسى فتحي موسى عتلم
	أ.م.د/ أماني عطية أحمد الإمام
	أ.د/ سالم خلف بن عبد العزيز
	أ.م.د/ طوفان سطاتم حسن البياتي
	أ.م.د/ أمين إسماعيل بركة
	أ.م.د/ عمر أحمد عبد الجليل محمد
	د/ أحمد محمد حسن القصبي
المحرر اللغوي	د/ محمد مرتضى صادق
	د/ حازم أحمد جلهوم
المحرر التنفيذي والفني	د/ صلاح محمد صلاح دياب
سكرتير التحرير	أ/ هنية منشاوي

[موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: https://mkgc.journals.ekb.eg/](https://mkgc.journals.ekb.eg/)

الترقيم الدولي الموحد للطباعة: ٢٣٥٧-٠٠٩١
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني: ٢٧٣٥-٥٢٨٤

تتكون هيئة تحكيم إصدارات المجلة من السادة الأساتذة المحكمين من داخل وخارج اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين في جميع التخصصات الجغرافية

بحث:

المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للإناث السعوديات

في الفترة (١٩٧٤-٢٠٢٤م)

إعداد

الدكتور/ أحمد بن صالح المطيري

* أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الملك سعود، السعودية

ملخص البحث:

تشهد المملكة العربية السعودية تحولات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية متسارعة، انعكست بشكل واضح على أوضاع الإناث السعوديات، لا سيما في الفئة العمرية (١٥-٣٤ سنة)، التي تُعد المرحلة الأكثر حيوية في حياة المرأة من حيث الزواج، والإنجاب، والتعليم، والانخراط في سوق العمل، مما يجعلها محوراً مركزياً في التحليل الديموغرافي والاجتماعي (Weeks, 2021) وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل تلك التحولات خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٢٤م)، واستكشاف آثارها على خصائص المرأة السعودية، مع التركيز على الجوانب السكانية، والتعليمية، والزواجية، والاقتصادية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى بيانات التعدادات السكانية الرسمية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء للأعوام (١٩٧٤، ١٩٩٢، ٢٠٠٤، ٢٠١٠، ٢٠٢٢)، بالإضافة إلى التقديرات السكانية لعام ٢٠٢٤م.

أظهرت النتائج أن نسبة الإناث السعوديات في سنّ الشباب (١٥-٣٤ سنة) ارتفعت من ١٤٪ في عام ١٩٧٤م إلى ٣٥.٧٪ في عام ٢٠٢٤م، ما يعكس تغيراً كبيراً في التركيب العمري العام. كما شهد معدل الخصوبة الكلية انخفاضاً ملحوظاً، حيث بلغ ٦ مواليد لكل امرأة في عام ١٩٩٢م، وتراجع إلى ٢.٨ مولود في عام ٢٠٢٢م، مما يشير إلى تحولات سكانية باتجاه مجتمع أكثر نضجاً ديموغرافياً.

وقد أوضحت الدراسة أن ٤٠.٨٪ من الإناث السعوديات يحملن مؤهلاً جامعياً، بينما تتجاوز معدلات البطالة بينهم ٣٥٪. كما بلغت مشاركة الشابات (٢٥-٣٤ سنة) في القوى العاملة ٣٤.٥٪، وهو ما يعكس فجوة ملموسة بين المؤهلات التعليمية وفرص التوظيف. وتزامن ذلك مع تغيرات في أنماط الزواج، تمثلت في تأخر سن الزواج وارتفاع نسب غير المتزوجات والمطلقات، خاصة في الفئة العمرية ٢٥-٣٤ سنة.



وتوصي الدراسة بمواءمة السياسات التنموية مع التحولات السكانية والاجتماعية الجارية، من خلال تعزيز مشاركة المرأة في القطاعات الواعدة كال تقنية والصناعات الإبداعية، وتطوير برامج التدريب المهني المرتبطة بسوق العمل، وتوسيع خيارات العمل المرن والعمل عن بُعد، إضافة إلى تقليص الفجوة بين المؤهلات التعليمية وفرص التوظيف، بما يساهم في تحقيق التوازن بين الحياة الأسرية والمهنية، واستثمار التركيبة السكانية في دعم أهداف التنمية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: الإناث السعوديات، الفئة الشابة، الخصوبة، المشاركة الاقتصادية، التحول الديموغرافي.

المقدمة:

شهدت المملكة العربية السعودية خلال العقود الخمسة الماضية تحولات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية متسارعة، انعكست بوضوح على أوضاع الإناث السعوديات، خصوصًا في الفئة العمرية (١٥-٣٤ سنة)، التي تُعد من أكثر الفئات السكانية حيوية وإنتاجًا. وقد تجسدت هذه التحولات في تغيرات واضحة في التركيب العمري، ومستويات الخصوبة، والتحصيل التعليمي، والأنماط الزواجية، والمشاركة الاقتصادية.

ويُعد التغير في معدلات الخصوبة والعمر الوسيط محليًا من أبرز المؤشرات الديموغرافية لهذه التحولات؛ إذ انخفض معدل الخصوبة الكلية من نحو ٦ مولود لكل امرأة في عام ١٩٩٢م إلى ٢.٨ مولود في عام ٢٠٢٢م، مما يعكس انتقالًا سكانيًا نحو مرحلة أكثر نضجًا. كما ارتفع العمر الوسيط للإناث السعوديات من نحو ١٥.٣ سنة في عام ١٩٧٤م إلى حوالي ٢٣.١ سنة في عام ٢٠٢٤م، وفقًا لبيانات الهيئة العامة للإحصاء (٢٠٢٤) م.

وقد أدت هذه التحولات إلى اتساع قاعدة الفئات الشابة بين النساء، ما يُبرز الحاجة إلى فهم أعمق لطبيعة التغير في خصائصهن الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة في ظل استمرار الفجوة بين المؤهلات التعليمية المرتفعة للمرأة السعودية ومستويات مشاركتها الاقتصادية الفعلية. وتزداد أهمية هذا التحليل في ضوء مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تسعى إلى تعزيز تمكين المرأة ورفع مشاركتها في مختلف قطاعات التنمية.

وفي هذا الإطار، يُعرّف تمكين المرأة بأنه "عملية تُمكن النساء من تنظيم أنفسهن لزيادة اعتمادهنّ على الذات، وتعزيز قدرتهن على اتخاذ القرارات بشكل مستقل، والتحكم في الموارد التي تساعدنّ على مواجهة التبعية والتغلب عليها (Varghese, 2011)". من هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحولات السكانية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على الإناث السعوديات خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٢٤م)، من خلال التركيز على أربعة محاور مترابطة: التغيرات في التركيب السكاني، والتعليم، والحالة الزواجية، والمشاركة الاقتصادية، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، واستنادًا إلى بيانات التعدادات السكانية الرسمية والتقديرات الحديثة الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء.

مشكلة الدراسة:

أسفرت التحولات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها المملكة خلال العقود الخمسة الماضية عن تغيرات جوهرية انعكست بوضوح على خصائص الإناث السعوديات، لا سيما في الفئة العمرية الشابة (١٥-٣٤ سنة). فقد ارتفعت أعداد الإناث في هذه الفئة من نحو ٤٢٤,٨٨٩ أنثى في عام ١٩٧٤م، وهو ما يمثل ١٤٪ من إجمالي الإناث، إلى نحو ٣,٥٠٣,١٣٥ أنثى في عام ٢٠٢٤م، بنسبة ٣٥.٧٪، بحسب تقديرات الهيئة العامة للإحصاء. ويُعزى هذا التغير إلى الانخفاض الكبير في معدلات الخصوبة، التي تراجعت من مستويات مرتفعة خلال العقود السابقة إلى ٢.٨ مولود لكل امرأة في عام ٢٠٢٢م، إضافة إلى تحسن مستويات التعليم والصحة، وتغير أنماط الحياة الأسرية.

ويمثل هذا التحول في التركيب العمري مورداً سكانياً مهماً يمكن أن يسهم في دعم التنمية إذا تم استثماره ضمن سياسات شاملة. ومع ذلك، تُظهر المؤشرات وجود فجوة بين الارتفاع في مستويات التعليم لدى الشابات ومعدلات مشاركتهن في سوق العمل، إلى جانب تغيرات في أنماط الزواج، مثل تأخر سن الزواج وارتفاع نسب غير المتزوجات، مما يستدعي تحليلاً علمياً دقيقاً لهذه المتغيرات وتقييم انعكاساتها المستقبلية. وعليه، تتبع مشكلة الدراسة من الحاجة إلى فهم التحولات التي طرأت على الخصائص السكانية، والتعليمية، والزواجية، والاقتصادية للإناث السعوديات في الفئة العمرية (١٥-٣٤ سنة)، خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٢٤م)، واستكشاف انعكاساتها التنموية، واقتراح سياسات فعالة تستجيب لهذه التغيرات بما يعزز تكامل المرأة في خطط التنمية الوطنية.

أهداف الدراسة:

١. رصد الخصائص الديموغرافية للإناث السعوديات وتباينها المكاني.
٢. التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للإناث السعوديات.
٣. إبراز السياسات الداعمة لتمكين الإناث السعوديات.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية:

اعتمدت الدراسة في بُعدها الزمني على تحليل البيانات الديموغرافية المستمدة من التعدادات السكانية التي أجريت في المملكة العربية السعودية خلال الأعوام ١٩٧٤م، ١٩٩٢م، ٢٠٠٤م، ٢٠١٠م، ٢٠٢٢م، بالإضافة إلى التقديرات السكانية لعام ٢٠٢٤م. بالإضافة إلى البيانات الديموغرافية والاقتصادية التي توفرها المنظمات الدولية،

مثل منظمة الأمم المتحدة، والبنك الدولي للمعلومات، وكذلك النشرات الإحصائية والتقارير الدورية التي تسلط الضوء على التحولات السكانية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بالإناث السعوديات.

الحدود الموضوعية:

تركز الدراسة على تحليل الاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للإناث السعوديات في الفئة العمرية الشابة (١٥-٣٤ سنة)، من خلال دراسة التغيرات في معدلات النمو السكاني، ومستويات التعليم، والمشاركة الاقتصادية، إضافة إلى تأثير انخفاض معدلات الخصوبة والوفيات على هذه الفئة.

كما تسلط الدراسة الضوء على الفرص والتحديات التي يفرضها هذا التحول الديموغرافي، لا سيما فيما يتعلق بتمكين المرأة السعودية وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتندرج هذه الدراسة ضمن إطار جغرافية السكان، حيث تساهم في فهم الديناميكيات السكانية وتأثيرها على القطاعات المختلفة، مع التركيز على دور الإناث الشابات في تحقيق التنمية المستدامة.

الحدود المكانية:

تغطي الدراسة النطاق الجغرافي للمملكة العربية السعودية، والتي تقع بين دائرتي عرض $16^{\circ} 22'$ و $46^{\circ} 32' 14''$ شمالاً، وخطي طول $34^{\circ} 29' 30''$ و $40^{\circ} 50' 00''$ شرقاً، ويمر مدار السرطان عند خط عرض $23^{\circ} 30'$ شمالاً عبر أراضيها، مما يؤثر على مناخها وظروفها الجغرافية.

تقع المملكة العربية السعودية في أقصى جنوب غرب قارة آسيا، ويحدها من الشرق الخليج العربي، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين، ومن الشمال دولة الكويت، والجمهورية العراقية، والمملكة الأردنية الهاشمية، ومن الغرب البحر الأحمر، ومن الجنوب الجمهورية اليمنية، وسلطنة عمان (النافع، ١٤٤٠هـ).



المصدر: الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية. (١٤٤٥هـ). خريطة المملكة العربية السعودية.

شكل (١): التقسيم الإداري للمملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة:

التركيب العمري للسكان:

يشير إلى توزيع السكان حسب الفئات العمرية والجنس، وهو انعكاس للتغيرات الديموغرافية الناجمة عن معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة. وتُعد البيانات المتعلقة بالتركيب العمري والنوعي ضرورية لفهم الاتجاهات السكانية وتحليل العديد من المؤشرات الديموغرافية ذات الصلة بالتخطيط التنموي.

(United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, 2022)

الشباب:

تُعرّف منظمة الأمم المتحدة فئة الشباب بأنهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و ٣٤ عاماً، وذلك لغرض التحليل الديموغرافي والاجتماعي، رغم وجود اختلافات بين الدول حول تصنيف هذه الفئة العمري (United Nations, 2023).

البطالة:

تُعرّف البطالة على أنها الحالة التي يكون فيها الفرد قادراً على العمل، ويبحث عنه بشكل نشط، لكنه لا يتمكن من الحصول على فرصة وظيفية. وتعد البطالة مؤشراً اقتصادياً مهماً يعكس ديناميكيات سوق العمل ومدى ملاءمته للقوى العاملة (الخريف، ١٤٣١هـ).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

الإطار النظري:

تعدُّ دراسة التركيب النوعي والعمرى من المحاور الأساسية التي تستقطب اهتمام الباحثين والمخططين ومتخذي القرار، نظرًا لما لها من انعكاسات مباشرة على مختلف جوانب التنمية، بما في ذلك النمو الاقتصادي، والقوى العاملة، والخدمات الصحية والتعليمية، والإسكان، وتكمن أهمية هذه الدراسات في قدرتها على توفير بيانات دقيقة تدعم التخطيط الفعال للموارد البشرية والسياسات التنموية، حيث يُعتبر السكان العنصر الأساسي في العملية الاقتصادية، التي تعتمد عليها معدلات الإنتاج والإنفاق العام.

كما يؤثر التركيب النوعي والعمرى للسكان بشكل مباشر على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تسهم الدراسات الديموغرافية في رسم سياسات عامة مستدامة، وتحقيق كفاءة في توزيع الموارد، وذلك من خلال التخطيط السليم لسوق العمل والقوى العاملة، مع الأخذ في الاعتبار معدلات الخصوبة الحالية والمتوقعة، وتأثيرها المستقبلي على التركيبة السكانية.

وتُظهر الدراسات الديموغرافية أن أنماط الإنفاق العام تتأثر بشكل كبير بتركيبة المجتمع السكانية، حيث تختلف احتياجات الدول الفتية ذات التركيب السكاني الشاب عن الدول الهرمة، ففي المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة الأطفال (دون ١٤ سنة) والشباب (١٥-٢٤ سنة)، يكون الإنفاق العام موجهًا بشكل رئيسي نحو التعليم، والرعاية الصحية، والتدريب، نظرًا لحاجة هذه الفئات إلى تطوير المهارات وبناء القدرات البشرية. وعلى النقيض من ذلك، فإن المجتمعات ذات التركيب الهرمي (التي ترتفع فيها نسبة كبار السن) تخصص جزءًا كبيرًا من إنفاقها للرعاية الصحية والتقاعد والخدمات الاجتماعية الموجهة لكبار السن.

ومن أبرز النظريات التي تفسر التغيرات الديموغرافية في المجتمعات السكانية نظرية التحول الديموغرافي (Demographic Transition Theory) والتي توضح كيفية تحول المجتمعات من أنماط سكانية تتميز بارتفاع معدلات المواليد والوفيات إلى أنماط تتسم بانخفاضهما واستقرار النمو السكاني. ويمكن تلخيص مراحل هذه النظرية في أربع مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى - البدائية:

تتسم بانخفاض معدلات الزيادة الطبيعية للسكان نتيجة ارتفاع معدلات المواليد والوفيات، بسبب انتشار الأوبئة، والأمراض المعدية، والمجاعات، وسوء التغذية، فضلًا عن

الحروب والكوارث الطبيعية، مما يؤدي إلى بطء شديد في النمو السكاني. وقد مرت معظم المجتمعات بهذه المرحلة قبل التحولات الصحية والاقتصادية الحديثة.

المرحلة الثانية - التزايد السكاني المبكر:

تتميز بارتفاع معدلات المواليد، بينما تشهد معدلات الوفيات انخفاضاً بفضل تحسن الأوضاع الصحية، وتطور مستوى المعيشة، وزيادة إنتاج الغذاء، والتقدم في السيطرة على الأمراض الوبائية. يؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في الفجوة بين معدلات المواليد والوفيات، مما يؤدي إلى تسارع في معدل النمو السكاني وارتفاع متوسط العمر المتوقع.

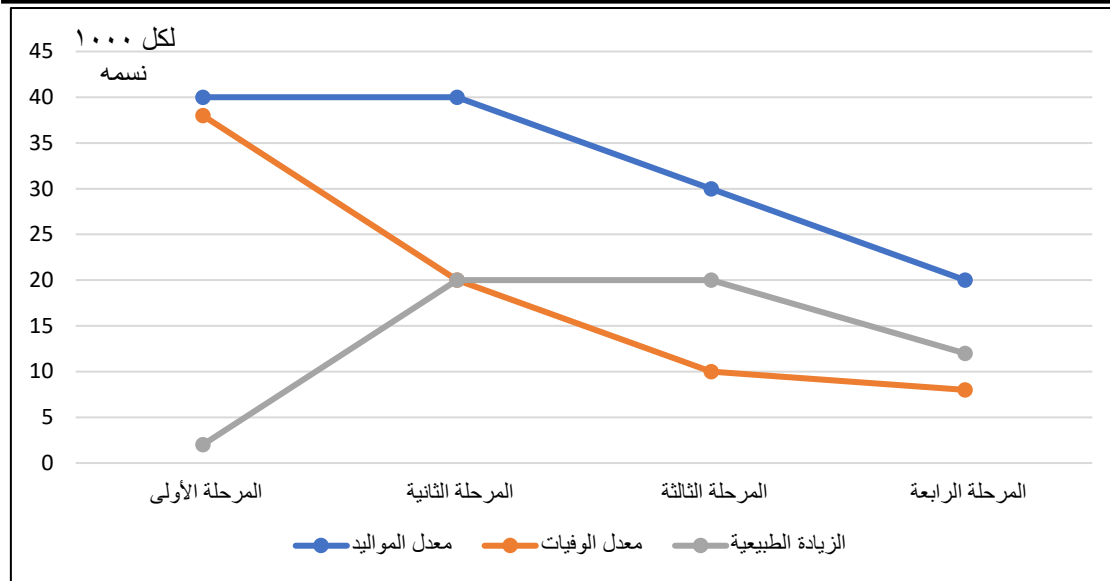
المرحلة الثالثة - التزايد السكاني المتأخر:

في هذه المرحلة، تبدأ معدلات المواليد في التراجع التدريجي، في حين يستمر انخفاض معدل الوفيات. ويرتبط هذا التغير بتحسين المستوى التعليمي والاقتصادي، وزيادة الوعي الصحي، وارتفاع نسبة تعليم المرأة، مما يؤدي إلى انخفاض متوسط حجم الأسرة وتباطؤ النمو السكاني.

المرحلة الرابعة - الاستقرار أو النضج السكاني:

تتميز بانخفاض معدلات المواليد والوفيات إلى مستويات متدنية، مما يؤدي إلى استقرار معدل النمو السكاني، وفي بعض المجتمعات قد يؤدي إلى تراجع عدد السكان نتيجة الانخفاض الحاد في معدلات المواليد. كما يرتفع متوسط العمر المتوقع إلى أكثر من 75 عاماً، مما يعكس تحسن جودة الحياة والخدمات الصحية. ويُعد هذا النموذج أحد الأطر النظرية المهمة في تحليل التحولات السكانية وتأثيراتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية . (العيسوي، ٢٠٠٥).

وتبعاً لهذه التحولات، تتغير متطلبات الإنفاق في الدول الفتية بوتيرة أسرع مقارنة بالدول الأخرى، حيث لا تقتصر احتياجاتها على الرعاية الصحية والتعليم فقط، بل تشمل أيضاً التوظيف والإسكان، نظراً لأن فئة الشباب تنتقل بسرعة إلى سوق العمل، مما يستدعي توفير وظائف كافية تستوعب الأعداد المتزايدة من الفئة الشابة. وتبرز هذه التحديات بوضوح في المملكة، التي تشهد نمواً متزايداً في أعداد الفتيات الشابات (١٥-٣٤ سنة)، مما يتطلب سياسات اقتصادية وتنموية قادرة على تحقيق التوازن بين الطلب على فرص العمل، وتوفير الخدمات الأساسية، وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية.



المصدر: United Nations Population Division. (2022). World Population Prospects 2022. Retrieved from <https://population.un.org/wpp>

شكل (٢): مراحل التحول الديموغرافي وتغير معدلات السكان.

الدراسات السابقة:

على الرغم من الأهمية المتزايدة لدراسة ديمغرافية الإناث السعوديات، إلا أن هناك ندرة في الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع بشكل متخصص، حيث ركزت معظم الدراسات على تحليل التركيب العمري والنوعي لإجمالي السكان دون تخصيص دراسات تفصيلية حول واقع الإناث بشكل مستقل. ومع ذلك، شهدت المملكة تحولات ديمغرافية ملحوظة على مدار العقود الماضية، مما جعل دراسة التغيرات السكانية وتأثيراتها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية أمراً ضرورياً. وقد ركزت العديد من الدراسات على فهم هذه التحولات من زوايا متعددة، مثل التوزيع المكاني، التركيب العمري والنوعي، ومعدلات النمو السكاني، إضافةً إلى تأثيرات الهجرة والفرص التنموية المرتبطة بهذه التغيرات الديموغرافية.

الدراسات الاجنبية:

أجرى كل من تيو وسيركان (Teo & Serkan, 2013) دراسة تحليلية تناولت العلاقة بين مشاركة النساء في القوى العاملة والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال تحليل بيانات عدد من الدول من مختلف مناطق العالم. افترضت الدراسة أن تعزيز توظيف النساء يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، عبر تحسين معدلات الإنتاجية وزيادة الدخل القومي.

واعتمد الباحثان على تحليل بيانات بانل (Panel Data Analysis) باستخدام بيانات اقتصادية رسمية صادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مع توظيف نماذج إحصائية متقدمة لقياس أثر مشاركة المرأة في سوق العمل على معدلات النمو الاقتصادي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين ارتفاع نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة والنمو الاقتصادي، خاصة في الدول التي تتبنى سياسات داعمة لبيئة العمل النسائية. وبناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تفعيل السياسات الداعمة لمشاركة المرأة، مثل توفير إجازات الأمومة، وتحسين فرص التوظيف، وتطبيق سياسات عادلة للمساواة في الأجور، مؤكدة أن التمكين الاقتصادي للنساء يُعد من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

الدراسات العربية:

تناول سرياني (١٩٨٢م) السمات الديموغرافية للمجتمع السعودي، مع التركيز على التباين المكاني للسكان السعوديين عبر المناطق الإدارية الثلاث عشرة، مستنداً إلى بيانات تعداد ١٩٧٤م. استخدم الباحث المنهج الكمي في التحليل، وتوصل إلى أن هناك ارتفاعاً في نسبة النوع (الذكور إلى الإناث) بين السكان السعوديين، مع اختلاف ملحوظ لهذه النسبة بين المناطق الإدارية.

كما توسع الخريف (١٤٢٠هـ) في دراسة التركيب العمري والنوعي للسكان السعوديين، مستنداً إلى بيانات تعدادي ١٩٧٤م و١٩٩٢م. وأظهرت النتائج أن المملكة تمر بمرحلة الفتوة الديموغرافية، حيث ينخفض العمر الوسيط للسكان، مع تباينات واضحة في التركيب السكاني بين المناطق المختلفة.

أما السعد (٢٠١٢م)، فقد ركزت على تحليل مؤشرات التركيب العمري والنوعي للسكان في المملكة، معتمداً على بيانات تعدادي ١٩٩٢م و٢٠٠٤م. وخلصت الدراسة إلى أن انخفاض العمر الوسيط ونسبة الإعاقة يعكسان طبيعة المجتمع السعودي كدولة فتية، إلا أن ارتفاع معدلات الهجرة أثر على التوزيع السكاني، مما أدى إلى تفاوت ملحوظ بين المناطق الإدارية الثلاث عشرة.

كما سلط الخريف (٢٠١٩م) الضوء على التوزيع الجغرافي للسكان، وتحليل التغيرات في أنماط توزيعهم عبر الزمن والمناطق المختلفة. كما تناولت دراسته معدلات النمو السكاني وتفاوتها بين المناطق الإدارية والمحافظات خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٤م إلى ٢٠١٧م، مع التركيز على العوامل المؤثرة في هذا التباين الديموغرافي.

بينما استعرض المغازي (٢٠١٩م) في دراسته طبيعة التغيرات الديموغرافية وتأثيرها على خطط التنمية. واستندت الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي، مع تحليل بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك الدولي. وخلصت الدراسة إلى أن سكان المملكة على وشك الدخول إلى مرحلة الهبة الديموغرافية، مما يتطلب استيعاب المتغيرات الديموغرافية وإدراجها في خطط التنمية لضمان الارتقاء بخصائص السكان.

كما ناقش الحضري ومحمد (٢٠٢١م) مفهوم "الهبة الديموغرافية"، الذي يعكس زيادة نسبة السكان في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) وانخفاض نسبة المعالين. هدفت الدراسة إلى تحليل المؤشرات السكانية المرتبطة بهذا التحول، واستعراض الفرص الاقتصادية والتنموية المتاحة في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠. وأظهرت النتائج أن المملكة دخلت مرحلة "النافذة الديموغرافية"، مما يستدعي التخطيط الفعال لضمان تحقيق أقصى استفادة من هذه المرحلة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وفي سياق آخر، بحثت العنزي (٢٠١٢م) مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل من خلال دراسة ميدانية هدفت إلى التعرف على أبرز المعوقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تواجه المرأة السعودية. اعتمدت الدراسة على استبانة موجهة لعينة من النساء العاملات وغير العاملات، وأظهرت النتائج أن العادات والتقاليد الاجتماعية، وضعف المواءمة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل، وقلة الفرص الوظيفية المناسبة للنساء، تمثل أبرز العوامل المقيدة لمشاركة المرأة. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير بيئة العمل النسائي، وزيادة الوعي بأهمية مشاركة المرأة في التنمية الوطنية.

كما قامت العبدالكريم (٢٠١٥م) بتحليل محددات مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة، مستندة إلى بيانات تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٠م، بالإضافة إلى مصادر رسمية أخرى. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت أن التحصيل العلمي المرتفع للمرأة، والحالة الاجتماعية (خاصة الزواج)، والعمر، كلها عوامل تؤثر إيجاباً على احتمالية دخول المرأة إلى سوق العمل. وأكدت الدراسة على ضرورة تبني برامج لرفع مهارات النساء وتوسيع مجالات العمل المتاحة لهن.

كذلك سلطت أبو نيان (٢٠١٩م) الضوء على أثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة برؤية المملكة ٢٠٣٠ على مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل. اعتمدت الدراسة على تحليل الوثائق الرسمية والبيانات الحكومية ذات الصلة، وأظهرت النتائج أن الإصلاحات الاقتصادية والبرامج الوطنية، مثل برنامج "تمكين المرأة"، أسهمت في رفع

نسبة مشاركة المرأة في القطاعات المختلفة، مع استمرار بعض التحديات المرتبطة بتهيئة بيئة العمل المناسبة وتعزيز ثقافة قبول عمل المرأة.

تشكل هذه الدراسات معا إطاراً تحليلياً شاملاً لفهم التحولات الديموغرافية في المملكة، بدءاً من دراسة التوزيع السكاني والتغيرات العمرية والنوعية، وصولاً إلى تحليل الفرص والتحديات المرتبطة بالهبة الديموغرافية وتأثيرها على التنمية المستقبلية. وتبرز هذه التحولات أهمية دراسة التركيبة السكانية بمزيد من التفصيل، خاصة في ظل ارتفاع نسبة الفتيات السعوديات في الفئة العمرية الشابة (١٥-٣٤ سنة). ويعكس هذا الواقع الحاجة إلى مزيد من البحث المتخصص لفهم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الفئة، ودراسة تأثيرها على السياسات التنموية وسوق العمل في المملكة، بما يضمن تحقيق الاستفادة المثلى من التحولات السكانية في دفع عجلة التنمية المستدامة.

منهج البحث وبياناته:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل التغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للإناث السعوديات في الفئة العمرية الشابة (١٥-٣٤ سنة). واستند البحث إلى البيانات الأولية والثانوية الصادرة عن الجهات الرسمية في المملكة، مثل الهيئة العامة للإحصاء، بالإضافة إلى البيانات المنشورة من قبل منظمات دولية، مثل الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية.

كما استندت الدراسة إلى المصادر الأكاديمية، والتقارير الإحصائية، والنشرات الدورية الصادرة عن الجهات الحكومية والخاصة، وذلك لتقديم تحليل دقيق للاتجاهات الديموغرافية للإناث السعوديات واستكشاف انعكاساتها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

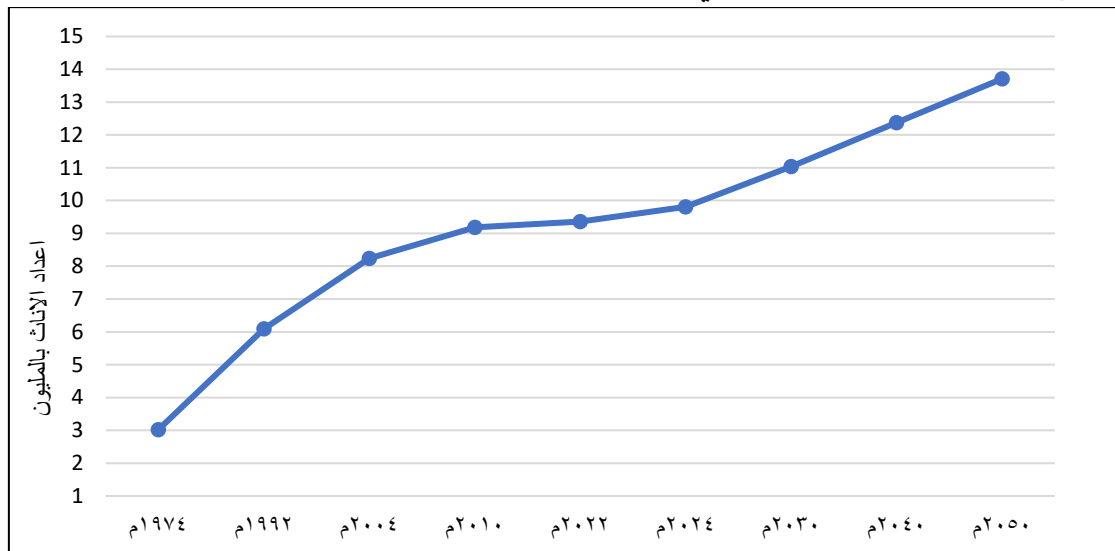
التحليل والمناقشة:

الخصائص الديموغرافية:

شهدت المملكة نمواً في أعداد الإناث السعوديات على مدى العقود الماضية، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه التصاعدي خلال العقود القادمة. ويوضح الشكل (٣) تطور أعداد الإناث في المملكة خلال الفترة من عام ١٩٧٤م إلى عام ٢٠٥٠م، حيث يُقدَّر أن يرتفع العدد من نحو 9.8 ملايين نسمة في عام ٢٠٢٤م إلى ما يقارب 13.7 مليوناً في عام ٢٠٥٠م، بنسبة زيادة تُقدَّر بنحو 39.8% خلال ٢٦ عاماً.

تعكس هذه الزيادة السكانية نمطاً منتظماً في النمو، كما هو موضح في الاتجاه الخطي المستخدم للتقدير. ويُعزى هذا النمو إلى مجموعة من العوامل الديموغرافية، من أبرزها انخفاض معدلات الوفيات وتحسن مستويات الرعاية الصحية والتعليم، ما ينعكس على ارتفاع متوسط العمر المتوقع.

وتُبرز هذه الاتجاهات الحاجة إلى سياسات سكانية وتنموية متوازنة تُراعي التحولات المستقبلية في حجم وتركيب السكان. ويتطلب الأمر تعزيز كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية، وتوسيع فرص العمل للمرأة، ورفع جاهزية البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، بما يضمن مواءمة التخطيط التنموي مع متطلبات النمو الديموغرافي. كما يكتسب تحليل التوزيع الجغرافي للإناث أهمية متزايدة لضمان تحقيق العدالة المكانية والتوزيع المتوازن للخدمات والفرص في مختلف مناطق المملكة.



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء (١٩٧٤-٢٠٢٤)، وتقديرات الباحث (٢٠٣٠-٢٠٥٠) باستخدام نموذج الانحدار الخطي.

شكل (٣) تطور أعداد الإناث السعوديات خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٥٠م)

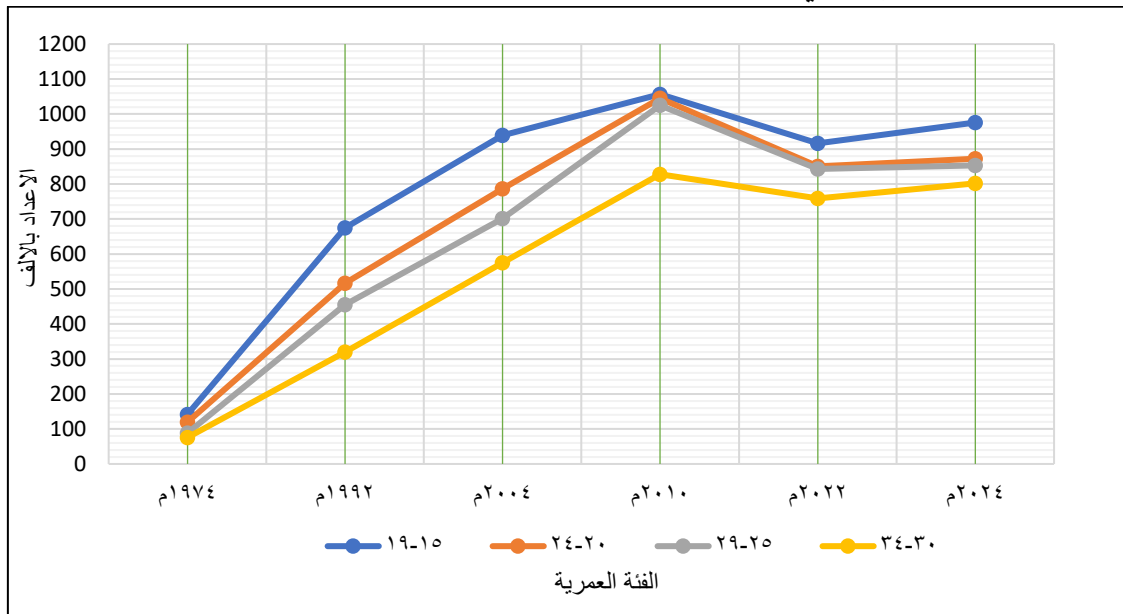
وفي سياق التحولات العامة في نمو أعداد الإناث السعوديات، يُعد تحليل التوزيع العمري للفئة الشابة (١٥-٣٤ سنة) مؤشراً مهماً على التغيرات الديموغرافية والاجتماعية. حيث يوضح الشكل (٤) تطور أعداد الإناث السعوديات في هذه الفئة خلال الفترة من عام ١٩٧٤م حتى عام ٢٠٢٤م، حيث تعكس هذه الفئة ديناميكيات الخصوبة والتعليم والعمل، وتُعد من أكثر الفئات ارتباطاً بالتغيرات السكانية والاقتصادية.

حيث شهدت المملكة خلال العقود الماضية تحولات ديموغرافية متسارعة، بدأت بتركيبة سكانية يغلب عليها الطابع الفتي. ففي عام ١٩٧٤م، تركزت الكثافة السكانية للإناث ضمن الفئات العمرية الشابة، حيث بلغت أعداد الإناث في الفئة ١٥-٣٤ سنة نحو

424,889 أنثى، وهو ما يمثل 14% من إجمالي الإناث، وكانت الفئة ١٥-١٩ سنة هي الأكبر من حيث العدد، تليها الفئات الأكبر سنًا. ويعكس هذا النمط التركيبة السكانية الفتية في ظل ارتفاع معدلات الخصوبة آنذاك.

ومع استمرار النمو السكاني خلال العقود التالية، ارتفعت أعداد الإناث في الفئة الشابة بشكل متسارع، فقد بلغ عددهن في عام ١٩٩٢م حوالي 1,966,700 أنثى بنسبة 32.3% من إجمالي الإناث، ثم ارتفع إلى 3,001,944 في عام ٢٠٠٤م بنسبة 36.4%، ليصل إلى ذروته في عام ٢٠١٠م عند 3,954,087 أنثى، ما يمثل 43.1% من إجمالي الإناث السعوديات. ويُعزى هذا الارتفاع إلى تحسن الظروف الصحية والمعيشية، وزيادة معدلات البقاء على قيد الحياة.

إلا أن الفترة ما بعد ٢٠١٠م شهدت تغيراً في الاتجاه، تمثل في انخفاض أعداد ونسبة الفئة الشابة، حيث بلغ عددهن في عام ٢٠٢٢م نحو ٣,٣٦٨,٥١٢ أنثى، ما يُعادل حوالي ٣٦% من إجمالي الإناث السعوديات، واستمر الانخفاض بشكل طفيف في عام ٢٠٢٤م ليصل العدد إلى 3,503,135 أنثى، بنسبة 35.7% من إجمالي الإناث، رغم الزيادة العددية المحدودة مقارنة بعام ٢٠٢٢م. ويشير هذا الانخفاض النسبي إلى تراجع الوزن الديموغرافي للفئة الشابة في ظل انخفاض معدلات الخصوبة، وزيادة معدلات التحاق الفتيات بالتعليم العالي، وتغير أنماط الحياة الأسرية.



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء: بيانات التعداد السكاني للأعوام (١٩٧٤، ١٩٩٢، ٢٠٠٤، ٢٠١٠، ٢٠٢٢)، والتقديرات السكانية لعام ٢٠٢٤م.

شكل (٤): تطور أعداد الإناث السعوديات في الفئات العمرية (١٥-٣٤ سنة) خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٢٤م).

ويُبرز هذا التحول التدريجي في الهيكل العمري للإناث صعود الفئات الأكبر سنًا كنسبة من السكان، ما يعكس بداية مرحلة انتقال ديموغرافي أكثر نضجًا. ويستلزم ذلك إعادة توجيه السياسات السكانية والخدمية لتلبية متطلبات هذه التحولات، لا سيما في مجالات الصحة، والتعليم، والإسكان، والتوظيف، بما يضمن مواءمة التخطيط التنموي مع التغيرات المتوقعة في البنية السكانية.

يُظهر الشكل (٥) التغيرات في التوزيع النسبي للفئات العمرية العريضة للإناث السعوديات خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٤م حتى عام ٢٠٢٤م، وذلك بالاعتماد على بيانات التعدادات السكانية بالإضافة إلى تقديرات السكان لعام ٢٠٢٤م. الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء.

وتعكس هذه البيانات تحولات ديموغرافية واضحة في البنية السكانية للإناث، تتوافق مع مراحل التحول السكاني التي مرت بها المملكة.

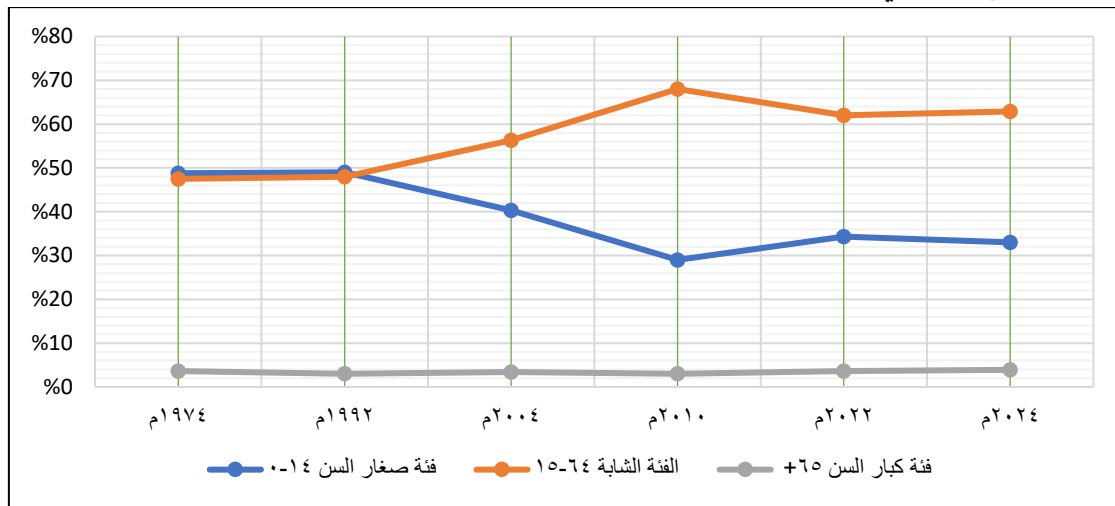
تشير المعطيات إلى تراجع ملموس في نسبة صغار السن من الإناث السعوديات (١٤-٠ سنة) عبر العقود الماضية؛ إذ بلغت هذه الفئة ٤٨.٨٪ من إجمالي الإناث في عام ١٩٧٤م، وارتفعت بشكل طفيف إلى ٤٩٪ في عام ١٩٩٢م، ثم بدأت في الانخفاض التدريجي لتصل إلى ٤٠.٣٪ في ٢٠٠٤م، و٢٩٪ في ٢٠١٠م، لترتفع مجددًا إلى ٣٤.٣٪ في عام ٢٠٢٢م، قبل أن تنخفض نسبيًا إلى ٣٣.١٪ في عام ٢٠٢٤م. ويعكس هذا المسار تأثير انخفاض معدلات الخصوبة وتغير أنماط الإنجاب خلال العقود الأخيرة.

أما الإناث السعوديات في الفئة العمرية (١٥-٦٤ سنة)، التي تمثل القوى العاملة النسائية المحتملة، فقد شهدت ارتفاعًا ملحوظًا؛ إذ كانت تشكل ٤٧.٥٪ من إجمالي الإناث في عام ١٩٧٤م، ثم ارتفعت إلى ٤٨٪ في ١٩٩٢م، وتواصل هذا الاتجاه التصاعدي ليصل إلى ٥٦.٣٪ في ٢٠٠٤م، ويبلغ ذروته عند ٦٨٪ في عام ٢٠١٠م. وفيما بعد، انخفضت النسبة إلى ٦٢.١٪ في ٢٠٢٢م، ثم ارتفعت بشكل طفيف إلى ٦٢.٩٪ في عام ٢٠٢٤م، وهو ما يعكس نوعًا من الاستقرار في هذه الفئة خلال السنوات الأخيرة.

ويمثل هذا النمو في فئة سنّ العمل بين الإناث السعوديات ما يُعرف بـ "النافذة الديموغرافية"، وهي مرحلة مؤقتة ترتفع فيها نسبة النساء في سنّ العمل مقارنة بالفئات الأخرى، ما يوفر فرصة مواتية لتعزيز النمو الاقتصادي، شريطة تفعيل السياسات التعليمية وسوق العمل والرعاية الصحية، بما يضمن الاستفادة القصوى من هذه المرحلة السكانية.

وفيما يخص فئة كبيرات السن من الإناث السعوديات (٦٥ سنة فأكثر)، فقد حافظت على استقرار نسبي في نسبتها المئوية، حيث تراوحت بين ٣-٣.٩٪. فقد بلغت ٣.٦٪ في عام ١٩٧٤م، وانخفضت إلى ٣٪ في ١٩٩٢م، ثم استقرت نسبياً في الأعوام التالية، إلى أن وصلت إلى ٣.٩٪ في عام ٢٠٢٤م. ورغم هذا الثبات النسبي في النسب، فإن العدد الفعلي لكبيرات السن شهد زيادة ملحوظة، في ظل تحسن متوسط العمر المتوقع وارتفاع جودة الحياة للمرأة السعودية.

وتؤكد هذه الاتجاهات الحاجة الملحة إلى تطوير السياسات السكانية والاجتماعية والصحية الموجهة للمرأة، بما يعزز جاهزية المجتمع السعودي لمواكبة تحديات الشيخوخة السكانية، مع تحقيق أقصى استفادة من النافذة الديموغرافية الحالية، قبل دخول المملكة مرحلة النضج السكاني الكامل خلال العقود المقبلة.



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء: بيانات التعداد السكاني للأعوام (١٩٧٤، ١٩٩٢، ٢٠٠٤، ٢٠١٠، ٢٠٢٢)، والتقديرات السكانية لعام ٢٠٢٤م.

شكل (٥): التوزيع النسبي للفئات العريضة للإناث السعوديات (١٩٧٤-٢٠٢٤م).

العمر الوسيط:

يُعد العمر الوسيط من أبرز مقاييس النزعة المركزية في الدراسات السكانية، إذ يُستخدم لتحليل الهيكل العمري ويعكس التغيرات الديموغرافية عبر الزمن. ويُعرف بأنه السن الذي يقسم السكان إلى نصفين متساويين عددياً؛ نصف أصغر من هذا العمر، ونصف أكبر منه. وتُستخدم هذه القيمة لتصنيف الدول من حيث مرحلة النمو السكاني؛ حيث تُعد الدول ذات العمر الوسيط الأقل من ٢٠ سنة "فتية"، بينما تُصنف الدول التي يتراوح عمرها الوسيط بين ٢٠ و٢٩ سنة ضمن "الدول الناضجة"، وتُعتبر الدول التي يتجاوز عمرها الوسيط ٣٠ سنة في مرحلة "الشيخوخة الديموغرافية".

وتشير بيانات الجدول رقم (١) إلى أن المملكة قد شهدت تغيرات تدريجية في العمر الوسيط للسكان السعوديين خلال العقود الماضية. ففي عام ١٩٧٤م، بلغ العمر الوسيط ١٥.٧ سنة، مما صنّف المملكة ضمن الدول الفتية. ومع مرور الوقت، ارتفع هذا المؤشر ليبلغ ١٩.٤ سنة في ٢٠٠٤م، ثم ٢٣.٨ سنة في ٢٠١٠م، و ٢٢.٨ سنة في عام ٢٠٢٤م، وفقًا لأحدث التقديرات، ما يشير إلى انتقال المملكة إلى فئة الدول الناضجة ديموغرافيًا.

أما على مستوى الجنس، فقد بلغ العمر الوسيط للذكور في عام ٢٠٢٤م نحو ٢٢.٦ سنة، مقابل ٢٣.١ سنة للإناث، وهو ما يُظهر تقاربًا في التركيب العمري بين الجنسين، مع ميل طفيف لصالح الإناث. ومن المتوقع أن يواصل العمر الوسيط ارتفاعه في السنوات القادمة، مع استمرار الاتجاه نحو انخفاض الخصوبة وزيادة متوسط العمر المتوقع، ما يعكس تحولًا ديموغرافيًا متدرجًا نحو مجتمع أكثر نضجًا من الناحية العمرية.

جدول (١): العمر الوسيط للسكان السعوديين (١٩٧٤م-٢٠٢٤م)

النوع	١٩٧٤م	١٩٩٢م	٢٠٠٤م	٢٠١٠م	٢٠٢٢م	٢٠٢٤م
الذكور	١٦	١٥,٣	١٩,٦	٢٣,٦	٢٢,٦	٢٢,٦
الإناث	١٥,٣	١٥,٤	١٩,٢	٢٤,١	٢٣,٣	٢٣,١
الجملة	١٥,٧	١٥,٤	١٩,٤	٢٣,٨	٢٢,٩	٢٢,٨

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء: بيانات التعداد السكاني للأعوام (١٩٧٤، ١٩٩٢، ٢٠٠٤، ٢٠١٠، ٢٠٢٢)، والتقديرات السكانية لعام ٢٠٢٤م.

الحالة الزوجية:

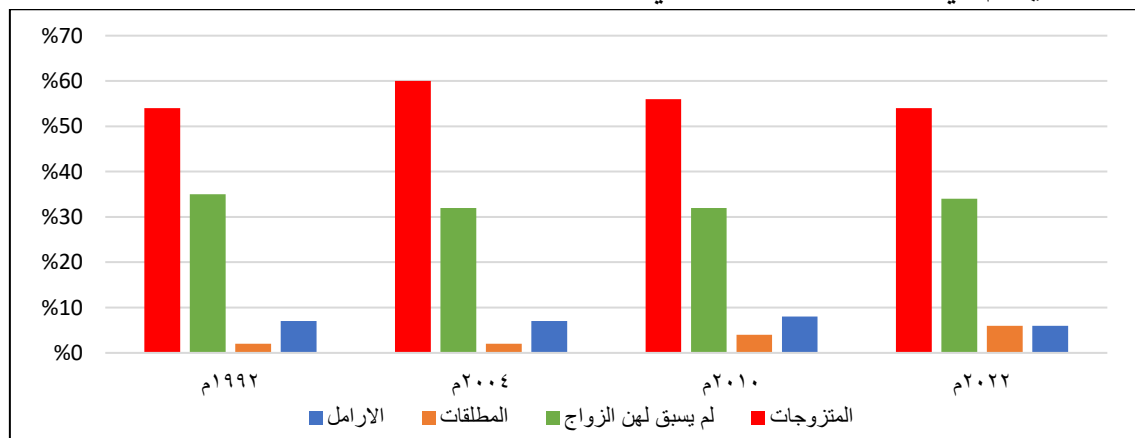
تُعد الحالة الزوجية من الخصائص الديموغرافية المهمة التي تعكس التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. وتصنّف الإناث السعوديات اللاتي تجاوزن سن الخامسة عشرة ضمن أربع فئات رئيسية: المتزوجات، غير المتزوجات، المطلقات، والأرامل. ويشير الشكل (٦) إلى تغيرات ملحوظة في هذه الفئات خلال السنوات الماضية، مما يعكس تطور أنماط الزواج، وزيادة معدلات الطلاق، وتأخر سن الزواج لدى النساء السعوديات.

حيث يوضح الشكل أن نسبة المتزوجات شهدت تقلبات واضحة على مدار العقود الماضية. فقد بلغت ما نسبته ٥٤.٣٧% في عام 1992م، ثم ارتفعت إلى 61% وذلك في عام 2004م، ووصلت إلى ذروتها عند 63.56% في عام 2010م، قبل أن تتراجع إلى ٥٣.٨% في عام 2022م. هذا الانخفاض الأخير يعكس توجهًا متزايدًا نحو تأخر سن الزواج، وهو اتجاه ملحوظ في المجتمعات التي تشهد تحولات اجتماعية واقتصادية كبيرة.

أما بنسبة للنساء السعوديات غير المتزوجات، فقد سجلت تغيرات متفاوتة، حيث كانت 35.39% في عام 1992م، ثم انخفضت إلى 31.84% في عام 2004م، قبل أن تعاود الارتفاع إلى 34% في عام 2022م. يعكس هذا التغير عوامل متعددة، منها ارتفاع معدلات التعليم بين النساء، زيادة الفرص الوظيفية، تعزيز الاستقلالية الاقتصادية، وارتفاع تكاليف الزواج والمعيشة، مما أدى إلى تأجيل قرار الزواج لدى العديد من النساء.

كما يوضح الشكل إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة المطلقات. ففي عام 1992م، بلغت النسبة 2.42% وانخفضت إلى 1.7% في 2004م، لكنها بدأت في الارتفاع مجددًا، حيث بلغت 3.54% في 2010م، ووصلت إلى 5.7% في عام 2022م. وقد أرجعت بعض الدراسات هذا الارتفاع إلى عوامل متعددة، من أبرزها: ارتفاع مستوى وعي المرأة بحقوقها، وتغير النظرة الاجتماعية إلى الطلاق، إلى جانب الضغوط الاقتصادية وتغير التوقعات من العلاقة الزوجية (أبو بكر، ٢٠٢٠؛ وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ٢٠٢١). كما تشير بعض التحليلات إلى أن التحولات المجتمعية، كتغير الأدوار التقليدية للمرأة، ساهمت في إعادة تشكيل مفهوم الزواج والاستقلال الذاتي لدى النساء السعوديات.

كما يُلاحظ من خلال الشكل، لم تشهد نسبة الأرمال السعوديات تغيرًا كبيرًا خلال العقود الماضية، حيث انخفضت من ٧.٣٩% في عام ١٩٩٢م إلى ٦.٤% في عام ٢٠٢٢م، وفقًا لبيانات الهيئة العامة للإحصاء. ويُعزى هذا الاستقرار النسبي - وفقًا للتحليل الديموغرافي - إلى تحسن مستوى الرعاية الصحية وارتفاع متوسط العمر المتوقع لدى الذكور، مما أسهم في تقليل حالات الترمل بين الإناث. وتُعد نسبة الأرمال مؤشرًا ديموغيافيًا مهمًا يرتبط بمستويات الوفاة والفجوة العمرية بين الجنسين، وقد أوضح Weeks (2021) أن تحسّن الخدمات الصحية يؤدي إلى تقليل هذه الفجوة، ويسهم في تقليل معدلات الترمل في المجتمعات النامية.



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء: بيانات التعداد السكاني للأعوام (١٩٩٢، ٢٠٠٤، ٢٠١٠، ٢٠٢٢)

شكل (٦): الحالة الزوجية للإناث السعوديات للفترة (١٩٩٢-٢٠٢٢م).

معدلات الخصوبة:

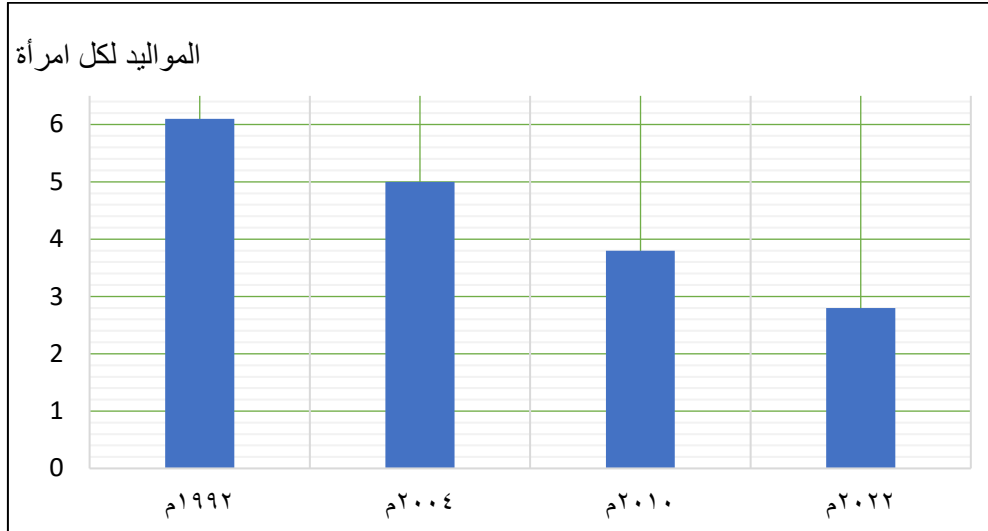
يُعد معدل الخصوبة من المؤشرات الديموغرافية الأساسية التي تعكس التغيرات السكانية والاجتماعية في أي مجتمع، حيث يقيس متوسط عدد المواليد لكل امرأة في سن الإنجاب. وقد شهدت المملكة تحولات ملحوظة في هذا المعدل خلال العقود الماضية، متأثرة بتغير أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية، حيث يعكس الانخفاض المستمر في معدلات الخصوبة تحولاً في التوجهات السكانية، ما يشير إلى تأثير متغيرات متعددة، من أبرزها التغيرات في التركيبة الاجتماعية، والتحول في دور المرأة، والتغيرات في نمط الأسرة.

حيث يوضح الشكل رقم (٧) أن معدل الخصوبة لدى النساء السعوديات قد شهد انخفاضاً كبيراً خلال العقود الأخيرة، حيث بلغ ٦ مواليد لكل امرأة في عام ١٩٩٢م، ما يعكس مرحلة من النمو السكاني المرتفع الناتج عن ارتفاع معدلات الزواج والإنجاب خلال تلك الفترة. ومع مرور الوقت، بدأت الخصوبة في الانخفاض التدريجي لتصل إلى ٥ مواليد لكل امرأة في عام ٢٠٠٤م، وهو ما يعكس بداية تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على أنماط الإنجاب. واستمر هذا الاتجاه في التراجع حتى بلغ ٢.٨ مولود لكل امرأة في عام ٢٠٢٢م، مما يعكس تحول المملكة نحو مستويات خصوبة تقترب من مستويات الإحلال، وهو المعدل الذي لا يؤدي إلى زيادة كبيرة في أعداد السكان على المدى الطويل.

لقد أسهمت التحولات في الحالة الزوجية لدى المرأة السعودية في تشكيل مسار الخصوبة، حيث أدى التوجه نحو تأخير سن الزواج إلى تقليص الفترات الزمنية المتاحة للإنجاب، وهو ما انعكس على متوسط عدد المواليد لكل امرأة. كما أن التغير في ديناميكيات الأسرة، وما يرتبط به من عوامل اقتصادية وتعليمية، أسهم في إعادة تشكيل القرارات الإنجابية. في المقابل، أصبح التعليم العالي والعمل من الركائز الأساسية التي تؤثر في خيارات المرأة، مما أدى إلى تباين في الأولويات الأسرية وتأجيل قرار الإنجاب أو الحد من عدد المواليد، وهو ما يتماشى مع التحولات التي تشهدها العديد من المجتمعات التي تمر بمراحل تحول ديموغرافي مماثلة.

إلى جانب ذلك، فإن التحولات الاقتصادية لعبت دوراً بارزاً في هذا الاتجاه، حيث أصبح للظروف المعيشية والتكاليف المرتبطة بتربية الأطفال أثر واضح في قرارات الإنجاب. كما أن التحسن في مستوى الخدمات الصحية وانتشار وسائل تنظيم الأسرة أتاح خيارات أوسع للنساء في التحكم بمعدلات الإنجاب، مما أدى إلى مزيد من الانخفاض في الخصوبة.

وبذلك، يمكن القول إن الانخفاض المتسارع في معدلات الخصوبة في المملكة خلال العقود الأخيرة يُعد نتيجة طبيعية لمجموعة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويُعد مؤشراً مهماً على دخول المجتمع السعودي في مرحلة التحول الديموغرافي.



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء: بيانات التعداد السكاني للأعوام (١٩٩٢، ٢٠٠٤، ٢٠١٠، ٢٠٢٢)

شكل (٧): معدلات الخصوبة الكلية للنساء السعوديات (١٩٩٢-٢٠٢٢م).

التباين المكاني:

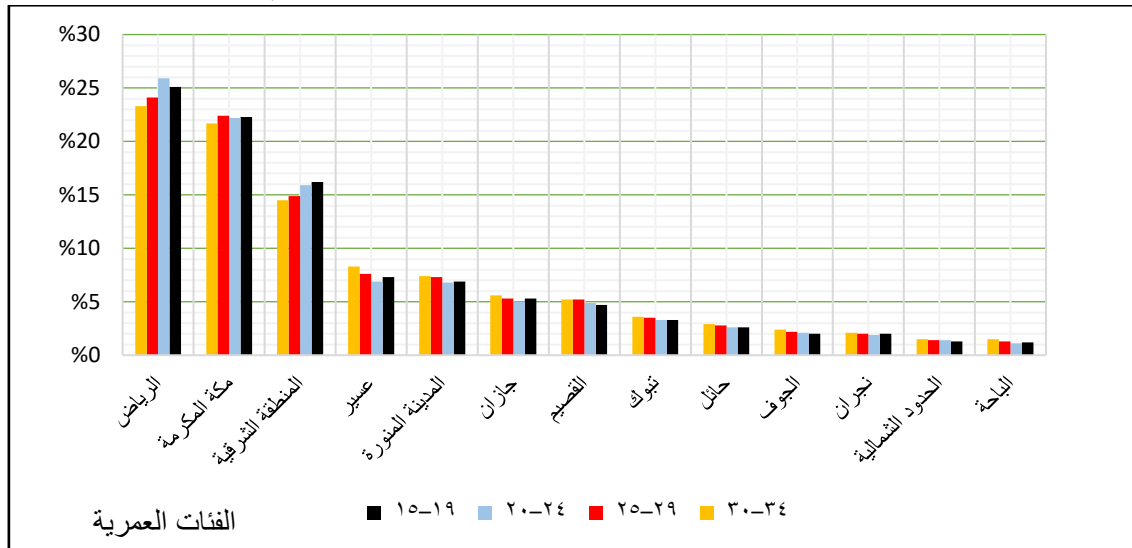
أظهرت بيانات التعداد السكاني لعام ٢٠٢٢م وجود تباين مكاني واضح في التوزيع النسبي للإناث السعوديات في الفئة العمرية (١٥-٣٤ سنة) بين المناطق الإدارية للمملكة. فقد شكّلت منطقة الرياض ما نسبته 24.6% من إجمالي الشابات السعوديات، تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة 22.1%، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 15.3%. وتُعزى هذه النسب المرتفعة في المناطق الثلاث الكبرى إلى الكثافة السكانية العالية وارتفاع فرص العمل مقارنة ببقية المناطق، في حين أن فرص التعليم متوفرة في جميع مناطق المملكة بدرجات متقاربة (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠٢٢).

في المقابل، سجلت المناطق الأخرى نسباً أقل، حيث بلغت النسب في نجران ٢% والحدود الشمالية 1.4%، والباحة 1.3%، مما يعكس تفاوتاً في التركيب العمري والمكاني بين مناطق المملكة. ويُعزى هذا التفاوت جزئياً إلى الهجرة الداخلية باتجاه المناطق الرئيسية الثلاث (الرياض، مكة المكرمة، المنطقة الشرقية)، والتي تُعد أكثر جذباً للفئات الشابة بسبب تنوع الفرص الاقتصادية (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠٢٢).

أما على صعيد الخصوبة الكلية للإناث السعوديات، فقد كشفت البيانات عن تباين ديموغرافي لافت. حيث سجلت منطقة الجوف أعلى معدل خصوبة بلغ ٤.٤ مولود لكل امرأة، تلتها الحدود

الشمالية 3.9 ومنطقة نجران ٣.٨. ويُلاحظ في هذه المناطق استمرار أنماط الزواج المبكر وارتفاع متوسط عدد الأطفال بين النساء، ما يرفع من مستوى الخصوبة الكلية مقارنة ببقية المناطق. في المقابل، سجلت الرياض 2.6 ومكة المكرمة 2.5، ويُعزى ذلك إلى تأخر سن الزواج، وارتفاع مستويات التعليم، وازدياد مشاركة المرأة في سوق العمل، وهي عوامل ترتبط عادة بانخفاض الإنجاب (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠٢٢).

وتُبرز هذه الفروقات المكانية أهمية التحليل الجغرافي لفهم خصائص الإناث السعوديات في سن الشباب، والربط بين المؤشرات السكانية والاجتماعية والاقتصادية. كما تؤكد على ضرورة تبني سياسات تنموية متميزة تراعي الفروق الديموغرافية لكل منطقة، وتستهدف تحسين مؤشرات التنمية الشاملة وتمكين المرأة على أسس من التوازن المكاني.



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء: بيانات التعداد السكاني للعام ٢٠٢٢م.

شكل (٨): التوزيع النسبي للإناث السعوديات في المناطق الإدارية

حسب الفئات العمرية (١٥-٣٤ سنة) لعام ٢٠٢٢م.

التركيب النوعي:

يعد التركيب النوعي للسكان أحد المؤشرات الديموغرافية الأساسية التي تعكس التوازن بين الذكور والإناث في المجتمع، مما يساعد على فهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية. حيث يظهر الجدول رقم (٢) تطور نسبة النوع بين السعوديين خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٢م و٢٠٢٢م، ويوضح الاستقرار النسبي في هذه النسبة، إلى جانب بعض التفاوتات الطفيفة في بعض الفئات العمرية.

يتضح من البيانات أن نسبة النوع بين السعوديين ظلت متوازنة إلى حد كبير، حيث تراوحت بين ١٠١ و١٠٤ ذكر لكل ١٠٠ أنثى خلال العقود الثلاثة الماضية. ففي عام

١٩٩٢م، سجلت النسبة ١٠٢ ذكر لكل ١٠٠ أنثى، وهو مستوى متوازن يعكس استقرار التوزيع النوعي. استمر هذا الاستقرار في عام ٢٠٠٤م عند ١٠١ ذكر لكل ١٠٠ أنثى، قبل أن تشهد ارتفاعاً طفيفاً إلى ١٠٤ في عام ٢٠١٠م، ثم تعود إلى ١٠١ في عام ٢٠٢٢م. هذا الاستقرار يشير إلى عدم وجود تغيرات جذرية في التركيب النوعي للسعوديين، مما يعكس استقراراً في العوامل المؤثرة مثل معدلات الولادة والوفيات.

رغم التوازن العام، إلا أن بعض الفئات العمرية شهدت تفاوتاً طفيفاً في نسبة النوع. فمثلاً، الفئة العمرية ٢٥-٢٩ سنة كانت الأكثر تقلباً، حيث سجلت نسبة النوع بين السعوديين أدنى مستوياتها في عام ١٩٩٢م عند ٩١ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى، مما يشير إلى وجود فجوة نوعية في هذه الفئة العمرية. إلا أن النسبة ارتفعت إلى ١٠٣ ذكر لكل ١٠٠ أنثى في عام ٢٠٠٤م، ثم انخفضت مجدداً إلى ٩٢ ذكر لكل ١٠٠ أنثى في ٢٠١٠م، قبل أن تعود للارتفاع إلى ١٠٢ في عام ٢٠٢٢م.

أما الفئات العمرية الأخرى، فقد ظلت نسبة النوع فيها أكثر استقراراً، مع تسجيل تفاوتات طفيفة عبر السنوات. ففي الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة، بلغت نسبة النوع ٩٧ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى في عام ٢٠٠٤م، وهو أدنى معدل مسجل في تلك الفترة، قبل أن تعود النسبة إلى ١٠٢ ذكر لكل ١٠٠ أنثى في عام ٢٠٢٢م.

تعكس نسبة النوع في الفئة العمرية الشابة ١٥-٣٤ سنة التحولات الاجتماعية التي طرأت على المملكة. ففي عام ٢٠٠٤م، سجلت هذه الفئة نسبة متوازنة عند ١٠٠ ذكر لكل ١٠٠ أنثى، مما يدل على توازن عدد الذكور والإناث خلال تلك الفترة. إلا أن هذه النسبة ارتفعت إلى ١٠١ ذكر لكل ١٠٠ أنثى في ٢٠١٠م، واستمرت عند هذا المستوى في ٢٠٢٢م، مما يشير إلى استمرار حالة التوازن مع وجود تغيرات طفيفة.

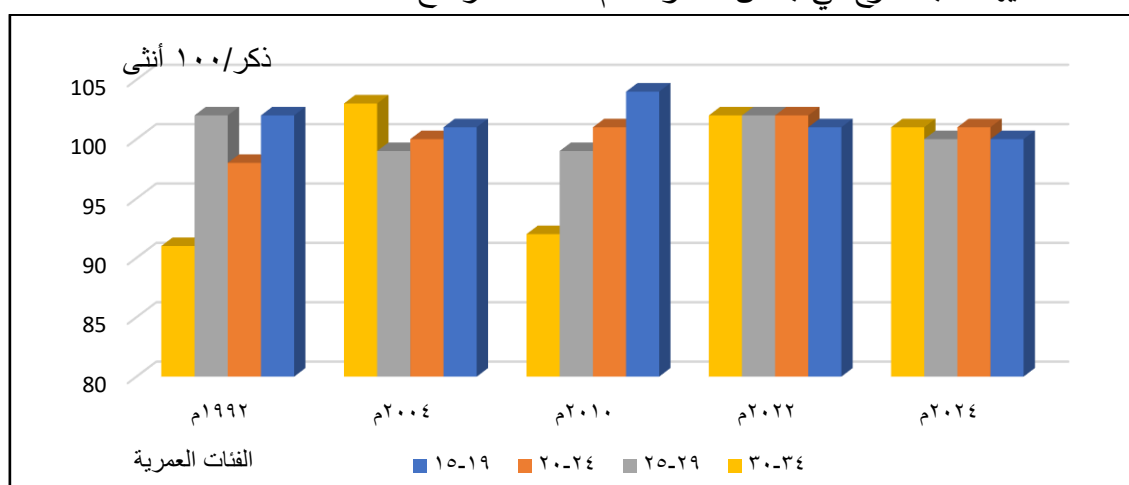
يعد التوزيع النوعي للسكان عنصراً أساسياً في رسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالإناث. فالاستقرار النسبي لنسبة النوع يعكس عدم وجود اختلالات كبيرة بين الذكور والإناث، مما يساهم في خلق بيئة أكثر توازناً في مجالات مثل التعليم وسوق العمل. ومع ذلك، فإن التفاوتات الطفيفة في بعض الفئات العمرية تشير إلى ضرورة تعزيز مشاركة الإناث في القطاعات الاقتصادية، لا سيما في الفئة العمرية ٢٥-٢٩ سنة، حيث شهدت نسبة النوع تغيرات ملحوظة. إن الاستقرار النوعي للسعوديين يعكس تطوراً متوازناً في البنية السكانية، مع تزايد فرص الإناث في التعليم والعمل. ومع استمرار التحولات الاقتصادية والاجتماعية، من المتوقع أن يظل التركيب النوعي متوازناً، مع تحسن مستمر في تمكين المرأة ودورها في التنمية.

جدول (٢): نسبة النوع للسكان السعوديين في الفئة الشابة خلال الفترة (١٩٩٢م-٢٠٢٤م).

الفئة العمرية	١٩٩٢م	٢٠٠٤م	٢٠١٠م	٢٠٢٢م	٢٠٢٤م
١٥-١٩	١٠٢	١٠١	١٠٤	١٠١	١٠٠
٢٠-٢٤	٩٨	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠١
٢٥-٢٩	١٠٢	٩٩	٩٩	١٠٢	١٠٠
٣٠-٣٤	٩١	١٠٣	٩٢	١٠٢	١٠١

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء: بيانات التعداد السكاني للأعوام (١٩٩٢، ٢٠٠٤، ٢٠١٠، ٢٠٢٢)، والتقديرات السكانية لعام ٢٠٢٤م.

يوضح الشكل رقم (٩) التغير في نسبة النوع للسكان السعوديين خلال الفترة من ١٩٩٢م إلى ٢٠٢٢م، مما يساعد في فهم العلاقة بين التغيرات الديموغرافية والسياسات الاقتصادية وسوق العمل. حيث يُظهر الشكل استقراراً عاماً في نسبة النوع بين السعوديين عبر العقود الماضية، حيث بقيت ضمن نطاق متوازن يعكس استقراراً ديموграфияً. ومع ذلك، تكشف البيانات عن اختلافات بين الفئات العمرية، حيث شهدت بعض الفئات العمرية تدبذباً واضحاً في بعض الفترات، خاصة الفئة العمرية ٢٥-٢٩ سنة، التي انخفضت فيها نسبة النوع في بعض السنوات ثم عادت للارتفاع.



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء: بيانات التعداد السكاني للأعوام (١٩٩٢، ٢٠٠٤، ٢٠١٠، ٢٠٢٢)، والتقديرات السكانية لعام ٢٠٢٤م.

شكل (٩): نسبة النوع للسكان السعوديين في الفئة الشابة خلال الفترة (١٩٩٢م-٢٠٢٤م).

وفيات الاناث السعوديات:

تُعدّ الوفيات من الظواهر الديموغرافية المهمة التي تعكس مستوى التنمية الصحية والاجتماعية في أي مجتمع، كما تؤثر بشكل مباشر في التركيبة السكانية، خاصة بين فئة الشباب. وقد شهد العالم منذ منتصف القرن العشرين تحولات صحية وتنموية واسعة،

أدت إلى انخفاض معدلات الوفيات بشكل عام، نتيجة لتحسن مستوى المعيشة وتطور أنظمة الرعاية الصحية والوقائية، إلى جانب السيطرة على العديد من الأمراض والأوبئة. ففي المملكة، انعكست هذه التحولات إيجابياً على معدلات الوفيات، حيث شهدت انخفاضاً تدريجياً مع تطور المنظومة الصحية وارتفاع الوعي الصحي بين السكان. حيث أظهرت الإحصاءات الرسمية المتعلقة بوفيات الإناث السعوديات، في الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة)، تغيرات ملحوظة خلال العقود الأخيرة. فقد بلغت نسبة وفيات الشباب السعوديات ٢.٨٢٪ في عام ٢٠٠٤م، ثم ارتفعت إلى ٣.٢٣٪ في عام ٢٠١٠م، قبل أن تسجل انخفاضاً لتبلغ ٢.٣٪ في عام ٢٠١٨م. يعكس هذا التغير أثر التقدم المستمر في الخدمات الصحية، إلى جانب تطور برامج التوعية الصحية الموجهة للشباب، وهو ما ساهم في تعزيز الوقاية من الأمراض والحد من المخاطر الصحية. وعلى الرغم من هذا التحسن، فإن معدلات الوفيات لدى الذكور في نفس الفئة العمرية لا تزال أعلى بشكل كبير مقارنة بالإناث، نظراً لارتفاع نسبة الوفيات الناتجة عن الحوادث المرورية بين الذكور.

حيث تكشف البيانات أن الحوادث المرورية تُعد السبب الأبرز لوفيات الشباب السعوديين، حيث بلغت نسبة وفيات الذكور بسبب الحوادث ٢٦.٧٪ من إجمالي وفيات الذكور، مقارنة بـ ٣.٦٪ فقط بين الإناث. يعكس هذا الفارق الواسع أن الإناث أقل عرضة للمخاطر المرتبطة بالتنقل والقيادة، في حين أن الذكور أكثر عرضة لهذه الحوادث، ما يرفع من معدل وفياتهم بشكل عام. وبالرغم من التقدم الذي أحرزته المملكة في تعزيز معايير السلامة المرورية وتحسين البنية التحتية للطرق، إلا أن هذه النتائج تؤكد الحاجة إلى المزيد من البرامج الوقائية والتوعوية، خاصة لفئة الشباب، لضمان استمرار انخفاض معدلات الوفيات بين السعوديات وتعزيز جودة الحياة لجميع الفئات العمرية.

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية:

تُعد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للإناث السعوديات من الجوانب الأساسية لفهم التحولات التي شهدتها المجتمع السعودي خلال العقود الأخيرة، لاسيما فيما يتعلق بتوسع فرص التعليم والعمل للمرأة. وتشمل هذه الخصائص مؤشرات تتعلق بالحالة التعليمية، والمشاركة الاقتصادية، والبطالة، والإعالة، بما يعكس التغير في أدوار المرأة وموقعها في المجتمع السعودي من النواحي الاجتماعية والاقتصادية.

الحالة التعليمية:

تعكس الحالة التعليمية للإناث السعوديات حجم التحولات النوعية التي شهدتها قطاع التعليم في المملكة خلال العقود الماضية، بدءًا من تكثيف الجهود لمحو الأمية، لا سيما في المناطق النائية، وصولًا إلى توسع فرص التعليم في جميع المراحل. فقد أدركت الدولة مبكرًا أن التعليم يمثل ركيزة أساسية للتنمية الشاملة، وأن تمكين المرأة من الوصول إلى التعليم يساهم في تحسين نوعية الحياة، وتعزيز مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية. ولم تقتصر هذه التحولات على تحسين معدلات الالتحاق فقط، بل شملت أيضًا تغيرات واضحة في أنماط التحصيل العلمي، وهو ما انعكس على المشاركة النسائية في سوق العمل وتعزيز دورها في المجتمع.

تشير البيانات الإحصائية أن التعليم الأساسي، وتحديدًا المرحلة الابتدائية، استحوذت على النسبة الأكبر من الطالبات الملتحقات بالتعليم في عام ١٩٩٢م، حيث بلغت نسبة الطالبات في هذه المرحلة قرابة ٦١.٦٪ من إجمالي الطالبات في مختلف المراحل التعليمية. إلا أن هذه النسبة سجلت تراجعًا مستمرًا خلال العقود التالية، لتصل إلى ٤٧.٩٪ في عام ٢٠٠٤م، ثم ٣٩٪ في عام ٢٠١٠م، قبل أن تنخفض إلى ٢٩.٩٪ في عام ٢٠٢٢م. ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع معدلات الخصوبة في المملكة، مما قلل من أعداد الطالبات في المرحلة الابتدائية، إلى جانب التحولات التي شهدتها النظام التعليمي.

أما في المرحلة المتوسطة، فقد شهدت نسب الملتحقات بها تغيرات محدودة نسبيًا، حيث ارتفعت النسبة من ٢٠.٥٪ في عام ١٩٩٢م إلى ٢١.٨٪ في عام ٢٠٠٤م، قبل أن تبدأ بالتراجع تدريجيًا إلى ٢٠٪ في عام ٢٠١٠م، ثم إلى ١١.٩٪ في عام ٢٠٢٢م. ويعكس هذا التراجع أثر التحولات الديموغرافية المرتبطة بانخفاض الخصوبة، بالإضافة إلى توجه بعض الطالبات نحو خيارات تعليمية أخرى، بما يتماشى مع المتطلبات المتغيرة لسوق العمل.

وعلى مستوى المرحلة الثانوية، اتخذت نسبة الملتحقات مسارًا تصاعديًا حتى عام ٢٠١٠م، حيث ارتفعت من ١١.٧٪ في عام ١٩٩٢م إلى ١٧.٧٪ في عام ٢٠٠٤م، ثم بلغت قرابة ٢١٪ في عام ٢٠١٠م. غير أن هذه النسبة تراجعت لاحقًا بشكل ملحوظ لتبلغ ١٠.٨٪ في عام ٢٠٢٢م. وهو ما يُفسر جزئيًا بتحول عدد من الطالبات إلى برامج التدريب والتأهيل المهني التي تواكب التطورات الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل.

وفيما يخص برامج الدبلوم، فقد كانت نسبة الملتحقات بها منخفضة جدًا في عام ١٩٩٢م، ولم تتجاوز النسبة ٠.٩٨٪، لكنها بدأت بالارتفاع التدريجي إلى ١.٠٦٪ في عام ٢٠٠٤م، ثم إلى ٢.٠٦٪ في عام ٢٠١٠م، قبل أن تصل إلى ٤.٣٪ في عام ٢٠٢٢م. يعكس هذا النمو المتزايد التوجه نحو التخصصات التقنية والمهنية، في ظل تنامي الحاجة إلى مهارات جديدة في سوق العمل السعودي، بما يعزز فرص المرأة في المشاركة الاقتصادية.

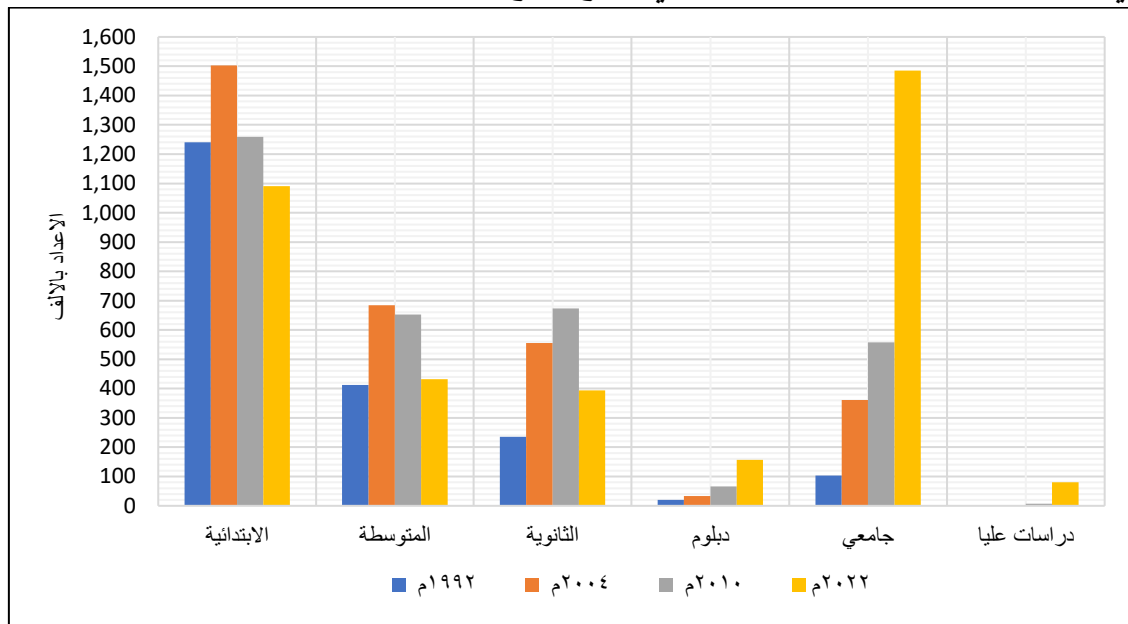
كما شهد التعليم الجامعي تطورًا ملحوظًا خلال العقود الماضية، حيث ارتفعت نسبة الطالبات الملتحقات من ٥.١٪ في عام ١٩٩٢م إلى ١١.٥٪ في عام ٢٠٠٤م، ثم إلى ١٧.٣٪ في عام ٢٠١٠م، لتصل إلى ٤٠.٨٪ في عام ٢٠٢٢م. ويُعزى هذا النمو اللافت إلى السياسات الحكومية الداعمة لتعليم المرأة، والتي تمثلت في التوسع في إنشاء الجامعات وزيادة فرص القبول، ما انعكس إيجابيًا على تعزيز دور المرأة في مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونتيجة لذلك، اتسعت قاعدة النساء الحاصلات على مؤهل جامعي، حيث بلغت نسبتهن ٢٨.٥٪، وفقًا لتقرير الاقتصاد اليوم (٢٠٢٣م).

ولم يقتصر هذا التطور على التعليم الجامعي، بل امتد أيضًا إلى الدراسات العليا، التي كانت نسبة الطالبات الملتحقات بها ضئيلة للغاية في عام ١٩٩٢م، حيث لم تتجاوز ٠.٠٥٪، لكنها بدأت في الارتفاع التدريجي، فسجلت ٠.٠٨٪ في عام ٢٠٠٤م، ثم ٠.٢٪ في عام ٢٠١٠م، حتى وصلت إلى ٢.٢٪ في عام ٢٠٢٢م. يعكس هذا النمو المتزايد اهتمام المرأة السعودية بالتعليم العالي والبحث العلمي، ورغبتها في تحقيق مزيد من التطور الأكاديمي والمهني، بما يعزز حضورها في مسيرة التنمية الوطنية.

وبالنظر إلى هذه التحولات، يتضح أن المشهد التعليمي للمرأة السعودية قد مرّ بتحول نوعي يعكس التغيرات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي شهدتها المملكة. فبينما تراجعت نسب الملتحقات بالمراحل التعليمية الأساسية بفعل العوامل الديموغرافية، سجّلت المراحل العليا، وخاصة التعليم الجامعي والدراسات العليا، نموًا لافتًا، مما يعكس توجهًا وطنيًا مدروسًا نحو تعزيز التعليم النوعي وتمكين المرأة. ومن المنتظر أن تستمر هذه الاتجاهات في التصاعد، في ظل استمرار تنفيذ السياسات التنموية الطموحة التي تسعى إلى تعزيز مساهمة المرأة في مختلف مسارات التنمية.

وفي هذا السياق، أولت وزارة التعليم اهتمامًا خاصًا بتهيئة بيئة عمل جاذبة للمرأة في المجال التربوي، عبر إطلاق برامج تطوير مهني تستهدف رفع كفاءة المعلمات والقيادات النسائية، وفتح آفاق جديدة أمامهن للتقدم في السلم الإداري والقيادي. وقد توجت هذه الجهود الرمزية والعملية بتعيين أول متحدثة رسمية باسم الوزارة، في خطوة تعكس التحول في النظرة المؤسسية نحو مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار.



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء: بيانات التعداد السكاني للأعوام (١٩٩٢، ٢٠٠٤، ٢٠١٠، ٢٠٢٢)
شكل (١٠): الاناث السعوديات حسب الحالة التعليمية خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٢٢م).

التركيب الاقتصادي:

يُعَدُّ التركيب الاقتصادي من أبرز العناصر المحورية في الدراسات السكانية، إذ يُمكن الباحثين من تحليل الأنماط الاقتصادية للسكان وتحديد حجم القوى العاملة ونسب المشاركة الاقتصادية، إلى جانب رصد معدلات البطالة وتوزيعها وفقاً للعمر والمستوى التعليمي والمهن المختلفة. وتمثل القوى العاملة النسائية أحد المقومات الرئيسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تُسهم زيادة مشاركة المرأة الشابة في سوق العمل في تعزيز الكفاءة الإنتاجية والقدرات الاقتصادية للدولة. وعلى الرغم من استمرار بعض التحديات التي تواجه المرأة السعودية، فإن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي شهدتها المملكة خلال السنوات الأخيرة، كان لها أثر إيجابي مباشر على معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل، مما يُشير إلى تحول جوهري في التركيب الاقتصادي للسكان.

وقد شهدت المملكة، خلال العقود الماضية، تحولات جذرية في مستوى مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل، مدفوعةً بالإصلاحات الهادفة إلى تعزيز دورها في مختلف القطاعات. فعلى سبيل المثال، لم تتجاوز نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة عام ١٩٩٢م حاجز ١٢٪، إلا أن هذه النسبة ارتفعت بشكل ملحوظ لتصل إلى ٣٤.٥٪ بحلول عام ٢٠٢٠م ضمن الفئة العمرية ٢٥-٣٤ سنة، وهو ما يعكس التغيرات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي طرأت في المملكة خلال السنوات الأخيرة. ويلاحظ أن المشاركة الاقتصادية للفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة لا تزال محدودة نسبياً، إذ بلغت ٨.٧٪ فقط، ويُعزى ذلك إلى انشغال شريحة واسعة من الشابات بالتعليم الجامعي، مما يؤدي إلى تأخير دخولهن إلى سوق العمل في هذه المرحلة العمرية. ومع ذلك، تُسجل نسبة المشاركة الاقتصادية قفزة ملحوظة عند الفئة العمرية ٢٥-٣٤ سنة، حيث تبلغ ٣٤.٥٪، مما يعكس ارتفاع معدلات الالتحاق بسوق العمل بعد استكمال التعليم العالي.

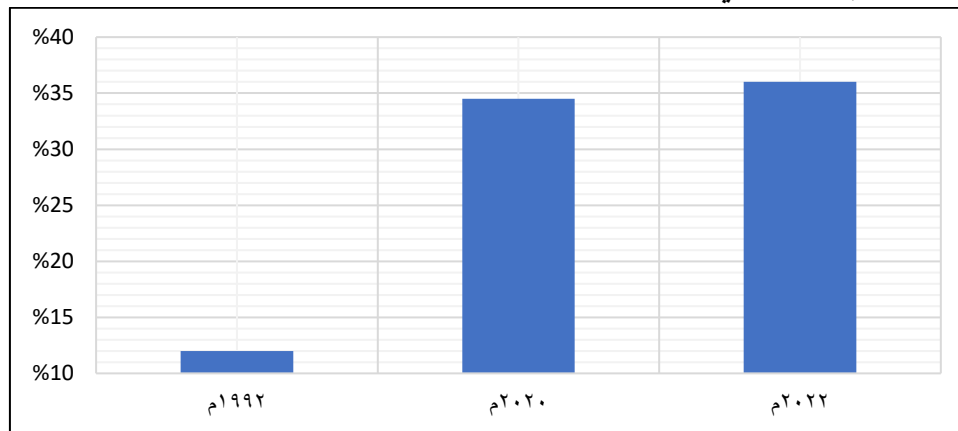
وفي هذا السياق، شكّلت "رؤية المملكة ٢٠٣٠" نقطة تحول جوهريّة في مسار تمكين المرأة اقتصادياً، حيث استهدفت رفع نسبة مشاركتها في سوق العمل من ٧٪ إلى ٣٥٪، ما يعكس توجهًا استراتيجيًا لتعزيز دورها في التنمية الوطنية. وقد جاءت هذه التحولات مدعومة بحزمة من السياسات الحكومية الرامية إلى تحسين بيئة العمل وتوسيع فرص المرأة في القطاعين العام والخاص.

وعلى الرغم من أن القطاع الحكومي كان تاريخياً الوجهة الرئيسية لتوظيف النساء السعوديات لما يوفره من استقرار وظيفي وأمان مهني، إلا أن النمو المتسارع في أعداد الخريجات دفع العديد منهن إلى الانخراط في القطاع الخاص، الذي أصبح اليوم يشكل المشغل الأكبر للنساء في المملكة.

وفي هذا الإطار، حققت المرأة السعودية تقدماً ملحوظاً في قطاع التكنولوجيا، حيث ارتفعت نسبة مشاركتها من ١١٪ في عام ٢٠١٧ إلى ٢٤٪ في عام ٢٠٢١، متجاوزة بذلك نسبة النساء في وادي السيليكون، التي بلغت ١٧٪ في الفترة ذاتها، بحسب ما أوردته صحيفة Arab News. كما أشار تقرير صادر عن المجلس الأطلسي (Atlantic Council) إلى أن نسبة النساء السعوديات العاملات في قطاع التكنولوجيا بلغت ٢٨٪ في عام ٢٠٢١، متجاوزة المتوسط الأوروبي البالغ ١٧.٥٪. وتعكس هذه الأرقام أن مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل، لا سيما في القطاعات التقنية، قد تجاوزت نظيراتها في بعض الاقتصادات المتقدمة ما يعزز مكانة المملكة في مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة على المستوى الدولي.

ويُعزى هذا التقدم إلى حزمة التشريعات والمبادرات الحكومية الحديثة، بما في ذلك أنظمة العمل المرن، وتوسيع إجازات الأمومة، وزيادة فرص التدريب والتأهيل المهني، قد أسهمت في تحسين قدرة المرأة على المشاركة الفاعلة في سوق العمل. وقد انعكس هذا التحول إيجابياً على خفض معدلات البطالة بين النساء، حيث تراجعت إلى ١٥.٤٪ بحلول عام ٢٠٢٢م، مقارنةً بالأعوام السابقة، الأمر الذي يعكس الأثر الفاعل للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز فرص المرأة داخل سوق العمل.

وبناءً عليه، فإن قراءة معطيات التركيب الاقتصادي للمرأة السعودية الشابة تُظهر تقدماً ملموساً في معدلات المشاركة الاقتصادية، مدعوماً بالإصلاحات الهيكلية والسياسات التنموية، التي ساهمت بشكل مباشر في تعزيز حضور المرأة في المشهد الاقتصادي الوطني. وعلى الرغم من استمرار بعض التحديات المرتبطة ببيئة العمل وثقافة المؤسسات، فإن الارتفاع الواضح في مشاركة المرأة السعودية، خاصة في الفئة العمرية ٢٥-٣٤ سنة، يؤكد أن المملكة تسير بخطى متسارعة نحو تحقيق التوازن بين الجنسين في سوق العمل، بما يُسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، ويعكس إدراكاً متزايداً بأهمية المرأة كشريك فاعل في تحقيق مستهدفات التنمية الوطنية.



المصدر: بيانات التعداد السكاني للأعوام (١٩٩٢م، ٢٠٢٢م). تقرير الهيئة العامة للإحصاء ٢٠٢٠م.

شكل (١١) نسبة مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة في الفترة (١٩٩٢-٢٠٢٢)

البطالة:

شهدت المملكة تحولات اقتصادية متسارعة، مدفوعة بزيادة الإيرادات النفطية، وإطلاق مشروعات تنموية واسعة النطاق تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي. وقد أدت هذه التحولات إلى تزايد الطلب على العمالة، في وقت تعاني فيه الكفاءات الوطنية من محدودية التدريب وضعف التأهيل، ما أسهم في الاعتماد الكبير على العمالة الوافدة، وانعكس بدوره على فرص التوظيف المتاحة للمرأة السعودية.

ورغم المبادرات الإصلاحية التي طالت سوق العمل، ظل معدل البطالة بين النساء مرتفعاً مقارنة بالرجال. واستجابة لذلك، أطلقت الدولة عدداً من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، كان أبرزها ما تضمنته رؤيته المملكة ٢٠٣٠، التي تستهدف رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى ٣٥%، وخفض معدل البطالة العام إلى ٧٪ (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٦).

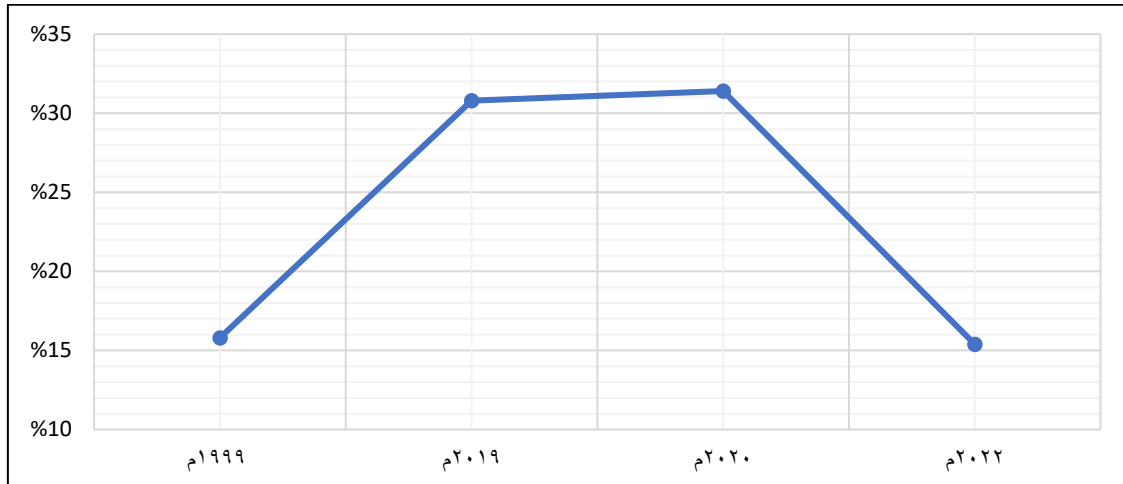
وتشير بيانات تقرير المرأة السعودية إلى أن معدل البطالة بين السعوديات بلغ ١٥.٤٪ في عام ٢٠٢٢م، مقارنة بمعدل بطالة إجمالي بلغ ٤.٨٪ (تقرير المرأة السعودية، ٢٠٢٢، ص. ١٢). وتُعزى هذه الفجوة في معدلات البطالة إلى عدة عوامل، من أبرزها ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. حيث تُظهر البيانات أن نحو ثلثي العاطلات عن العمل يحملن مؤهلات جامعية أو دراسات عليا، وأن معدل البطالة بين السعوديات الحاصلات على مؤهل جامعي قد تجاوز ٣٥٪، في حين بلغت نسبة البطالة بين حاملات الثانوية العامة نحو ٣١٪ (تقرير المرأة السعودية، ٢٠٢٢، ص. ١٠-١٢). وتعكس هذه المؤشرات فجوة واضحة بين المؤهلات الأكاديمية والفرص الفعلية المتاحة في سوق العمل.

أما فئة الشابات السعوديات (٢٠-٢٩ سنة)، فهي الأكثر تأثراً بمعدلات البطالة، إذ بلغ المعدل في هذه الفئة العمرية حوالي ٥٥% عام ٢٠٢٠م، وهو من بين أعلى المعدلات المسجلة عالمياً (تقرير المرأة السعودية، ٢٠٢٢، ص. ١١). وعلى الرغم من التحسن التدريجي في نسب المشاركة الاقتصادية، إلا أن التحديات المرتبطة بجودة الوظائف والأجور ما تزال قائمة.

وتُشير الإحصاءات إلى أن متوسط الأجر الشهري للمرأة السعودية في القطاع الخاص يبلغ ٦,٢٩٩ ريالاً، مقارنة بـ 7,438 ريالاً للرجال، ما يعكس فجوة واضحة في العائد المالي بين الجنسين (تقرير المرأة السعودية، ٢٠٢٢، ص. ١٢). ويدفع هذا التفاوت بعض النساء إلى تفضيل البطالة الاختيارية، لا سيما في ظل ضعف نظام العمل المرن ووجود التزامات أسرية. كما يؤثر هذا التفاوت سلباً على قدرة المرأة على تحقيق الاستقلال المالي، ويؤثر في قراراتها الأسرية المرتبطة بالزواج والإنجاب، مما ينعكس على معدلات البطالة نفسها.

وفي محاولة لمعالجة هذه التحديات، اتخذت وزارة الموارد البشرية عدداً من الإجراءات، أبرزها رفع الحد الأدنى لاحتساب أجور السعوديين في برنامج "نطاقات" من ٣,٠٠٠ إلى ٤,٠٠٠ ريال سعودي، بهدف تحسين بيئة العمل وزيادة فرص التوظيف (وزارة الموارد البشرية والتنمية

الاجتماعية، ٢٠٢٠). كما تشير البيانات إلى أن نسبة مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل بلغت ٣٦٪، في حين بلغ معدل المشتغلات من النساء إلى إجمالي عدد النساء 30.4% (تقرير المرأة السعودية، ٢٠٢٢، ص. ١٢-١٣).



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، تقرير المرأة السعودية ٢٠٢٢م.

شكل (١٢): تطور معدل بطالة المرأة السعودية (١٩٩٩-٢٠٢٢م)

الإعالة:

تُعدّ نسب الإعالة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الجوهرية، إذ تعكس العلاقة بين الأفراد المعالين والفئة النشطة اقتصاديًا في المجتمع، وتتأثر بشكل مباشر بمعدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة. فكلما زادت نسبة النساء العاملات، انخفضت معدلات الإعالة، مما يسهم في تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز الاستقلال المالي للأسرة، وتقليل الضغوط الاقتصادية على المعيلين. وتُعرف الإعالة بأنها عدد الأفراد الذين يتحمل مسؤوليتهم فرد واحد من القوة العاملة، وتقاس وفقًا للفئات العمرية الثلاث: صغار السن، وكبار السن، والإعالة الكلية.

وبالنظر إلى واقع المرأة السعودية، فإن تزايد مشاركتها في سوق العمل لعب دورًا محوريًا في خفض معدلات الإعالة، مما يعكس التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المملكة خلال العقود الأخيرة، لاسيما في ضوء السياسات الحكومية الهادفة إلى تمكين المرأة. وقد أسهم هذا التحول في تعزيز دور المرأة كعنصر اقتصادي فاعل، مسهم في دخل الأسرة، ومساهم في تخفيف الأعباء المالية والاجتماعية.

وتشير بيانات تقرير المرأة السعودية (٢٠٢٢م) إلى أن معدل إعالة صغار السن (الإناث دون ١٥ سنة) بلغ 52.6 معالة لكل ١٠٠ امرأة سعودية في سن العمل (١٥-٦٤ سنة)، في حين بلغ معدل إعالة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) 6.2 معالة لكل ١٠٠ امرأة. وبهذا يصل معدل الإعالة الكلية للنساء السعوديات إلى 58.8 معالة لكل ١٠٠ امرأة، ما يعكس عبئًا ديموغرافيًا معتدلاً على الفئة

النسائية النشطة اقتصاديًا. ويُوضح الشكل (13) هذه الفروق، حيث يتبين أن العبء الأكبر يتركز في فئة صغار السن مقارنة بكبار السن.

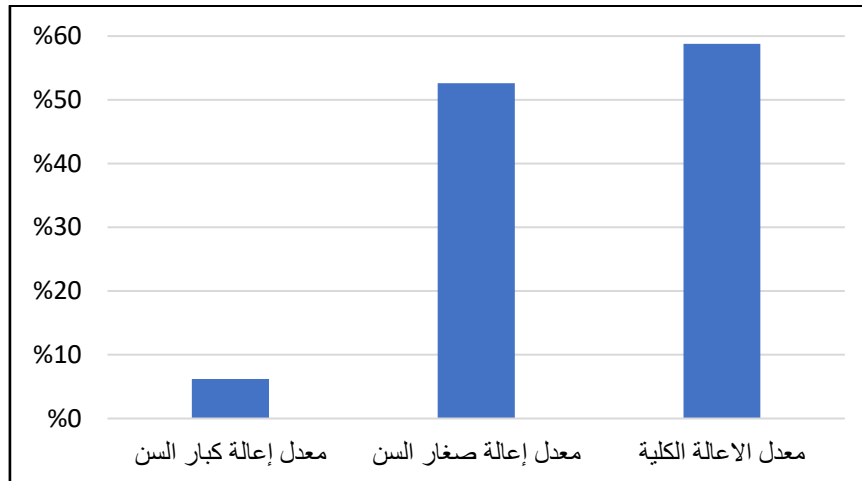
أما من الجانب الاقتصادي، فقد بلغ عدد السعوديات المشتغلات عام ٢٠٢٢م نحو 1,470,561 امرأة من إجمالي 6,150,616 امرأة سعودية في سن الخامسة عشرة فأعلى، وهو ما يعكس فجوة كبيرة في التوظيف. إذ تُظهر البيانات أن كل ١٠٠ امرأة عاملة تعيل نحو 318 امرأة غير عاملة، وهو ما يعرف بمعدل الإعالة الاقتصادية للنساء، ويُعد مؤشرًا بالغ الأهمية لفهم ضغوط الإعالة داخل الأسرة والمجتمع النسائي تحديدًا. كما تشير تقديرات المشاركة الاقتصادية للنساء إلى نسبة 36%، بينما بلغ معدل البطالة بين السعوديات 15.4%، ومعدل المشتغلات إلى إجمالي السكان الإناث 30.4% (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠٢٢)، مما يدل على تفاوت واضح بين الإمكانيات الديموغرافية للمرأة ومساهمتها الفعلية في النشاط الاقتصادي.

وتُظهر الفروق الإقليمية تباينًا لافتًا في معدلات الإعالة بين مناطق المملكة؛ حيث سجلت منطقة الجوف أعلى معدل إعالة إجمالي بلغ 87%، يقابله أدنى معدل في منطقة الرياض بنسبة 57% كما سجلت الجوف أعلى معدل لإعالة الأطفال ٨٢.٤ %، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات الخصوبة بين الإناث السعوديات فيها، والذي بلغ 4.4 مولود لكل امرأة عام ٢٠٢٢م، وهو الأعلى على مستوى المملكة. في المقابل، سُجل أدنى معدل لإعالة الأطفال في منطقة مكة المكرمة بنسبة 51.7%، بينما بلغت إعالة كبار السن أعلى مستوياتها في منطقة الباحة ٩%، وأدناها في تبوك 4.4%.

وتُظهر البيانات الزمنية لتطور معدلات الإعالة انخفاضًا في معدل إعالة الأطفال من 103 معال لكل ١٠٠ فرد في عام ١٩٩٢م إلى 56 معالًا في عام ٢٠٢٢م، وذلك نتيجة لانخفاض معدلات الخصوبة، وارتفاع التحصيل التعليمي، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل. أما معدل إعالة كبار السن فقد شهد تراجعًا طفيفًا من 6.9 إلى 5.7 معالًا خلال الفترة نفسها. وفيما يتعلق بالإعالة الكلية، فقد انخفضت من 110.5 إلى 62 معالًا، وهو ما يعكس تحسنًا في الهيكل العمري للسكان، وارتفاع نسبة السكان النشطين اقتصاديًا.

وعند تتبع التغير في المشاركة الاقتصادية للمرأة السعودية، تشير الإحصاءات إلى ارتفاع ملحوظ، حيث ازدادت من نحو 12% في عام 1992م إلى 34.5% في عام 2020م، وفقًا لبيانات الهيئة العامة للإحصاء. ويعكس هذا الارتفاع تحولًا واضحًا في مكانة المرأة داخل سوق العمل، وما يصاحبه من تغيرات في الأدوار الاجتماعية والاقتصادية، إذ لم تعد المرأة عنصرًا هامشيًا في القوة العاملة، بل أصبحت شريكًا فاعلًا في مسيرة التنمية الاقتصادية.

وتستدعي هذه التحولات تبني سياسات داعمة تعزز من مشاركة المرأة في مختلف القطاعات، من خلال توفير بيئات عمل مرنة، وبرامج تدريب وتأهيل تتماشى مع متطلبات السوق، إلى جانب تشريعات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص. ومن شأن هذه الإجراءات أن تسهم في تقليص فجوة الإعاقة، وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، وتحقيق تنمية أكثر شمولاً واستدامة.



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء: بيانات التعداد السكاني للعام (٢٠٢٢م)

شكل (١٣): معدلات الإعاقة الديموغرافية للنساء السعوديات حسب الفئة (٢٠٢٢م)

السياسات الوطنية الداعمة لتمكين المرأة:

تتبنى المملكة، في إطار رؤيتها الطموحة ٢٠٣٠، نهجاً استراتيجياً واضحاً يستهدف تمكين المرأة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد مثلت وثيقة الرؤية نقطة تحول في مسار السياسات المتعلقة بالمرأة، من خلال التأكيد على رفع نسبة مشاركتها في سوق العمل من ١٧٪ إلى ٣٠٪، وذلك ضمن محور "اقتصاد مزدهر"، بما يعكس إيمان الدولة بضرورة تفعيل الطاقات الوطنية غير المستغلة (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٦).

ومع التقدم في تنفيذ برامج الرؤية، كشفت وثيقة "رؤية ٢٠٢٤" عن تجاوز المملكة للمستهدف الأساسي، إذ بلغت نسبة مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة ٣٥.٦٪ بحلول عام ٢٠٢٢م، متقدمة بذلك على النسبة التي وضعتها الرؤية كهدف لعام ٢٠٣٠م.

كما أشارت الوثيقة ذاتها إلى أن نسبة تمثيل النساء في المناصب الإدارية المتوسطة والعليا في القطاعين العام والخاص بلغت نحو ٣٩.٦٪، وهو ما يؤكد التوجه نحو إشراك المرأة في مواقع صنع القرار وتعزيز تمثيلها المؤسسي (رؤية المملكة ٢٠٢٤، ص. ٣٢).

وقد أسهمت مجموعة من البرامج التنفيذية في هذا التحول، كان من أبرزها برنامج التحول الوطني الذي استهدف تطوير الأنظمة والسياسات الداعمة لمشاركة المرأة، إلى جانب برنامج تنمية القدرات البشرية الذي ركّز على تعزيز فرص التعليم والتأهيل المهني للنساء بما يتواءم مع متطلبات سوق

العمل المتغير. كما دعم برنامج جودة الحياة مشاركة المرأة في الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية، بوصفها ركيزة أساسية في التنمية البشرية المتكاملة (رؤية المملكة ٢٠٢٤، ص. ١٣). وتُظهر البيانات أن نسبة النساء الحاصلات على تعليم عالٍ ارتفعت إلى نحو ٢٨.٥٪، ما يعكس التحسن في فرص التعليم العالي للإناث، كما ارتفعت نسبة المستفيدين القادرين على العمل من برامج الحماية الاجتماعية إلى ٣٨.٣٪ مقارنة بنسبة ١٪ فقط في عام ٢٠١٧، وهو ما يدل على فاعلية السياسات التحفيزية الموجهة لدمج المرأة في سوق العمل بدلاً من الاعتماد على الإعانة الاجتماعية (رؤية المملكة ٢٠٢٤، ص. ٢٨).

إلى جانب البرامج الاقتصادية والاجتماعية، أُجريت حزمة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي دعمت استقلالية المرأة ووسّعت من فضاء مشاركتها العامة، ومن أبرز هذه الإصلاحات السماح بقيادة السيارة، وتعديل بعض الأنظمة التي كانت تُقيّد حركة المرأة في مجالات العمل والسفر، وتمكينها من التعيين في مناصب قيادية، وتفعيل مبادرات مثل "قيادات" و"كوادر نسائية" لتعزيز مشاركتها في مواقع صنع القرار.

إن هذه التحولات الوطنية تتناغم مع الاتجاهات العالمية في مجال تمكين المرأة، وخصوصًا ما ورد في خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، لا سيما الهدف الخامس المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء. ويمنح هذا الاتساق بين السياسات الوطنية والمبادرات الأممية بُعدًا استراتيجيًا يعزز من مصداقية جهود التمكين، ويعكس التزام المملكة برؤية تنموية شاملة قائمة على العدالة النوعية والفرص المتكافئة. (Varghese, 2011)

الخاتمة:

كشفت نتائج الدراسة عن تحولات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية عميقة طرأت على أوضاع الإناث السعوديات خلال العقود الخمسة الماضية، لا سيما في الفئة العمرية الشابة (١٥-٣٤ سنة)، التي ارتفعت نسبتها من ١٤٪ في عام ١٩٧٤م إلى نحو ٣٥.٧٪ من إجمالي الإناث في عام ٢٠٢٤م. ويُعد هذا التحول مؤشراً على اتساع قاعدة القوة السكانية النسائية الشابة، بما يحمل فرصاً تنموية كبيرة في حال تفعيلها ضمن السياسات الوطنية.

وتُظهر البيانات تطوراً ملحوظاً في مسار التعليم، حيث ارتفعت نسبة الملتحقات بالتعليم الجامعي من ٥.١٪ في عام ١٩٩٢م إلى ٤٠.٨٪ في عام ٢٠٢٢م، كما بلغت نسبة النساء الحاصلات على تعليم عالٍ نحو ٢٨.٥٪ من إجمالي الإناث. ورغم هذا التقدم التعليمي، فإن مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة لا تزال دون المستوى المأمول، إذ بلغت ٣٤.٥٪ للفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة)، في حين سجلت معدلات البطالة في صفوف الشابات (٢٠-٢٩ سنة) ما يقارب ٥٥٪، وهو من أعلى المعدلات المسجلة في الدول النامية، كما بلغت نسبة البطالة العامة بين السعوديات ١٥.٤٪.

وفي السياق ذاته، شهدت الخصوبة الكلية للمرأة السعودية انخفاضاً كبيراً، حيث تراجعت من ٦ مواليد لكل امرأة عام ١٩٩٢م إلى ٢.٨ مولود فقط في عام ٢٠٢٢م. هذا التراجع يعكس تحولات اجتماعية وثقافية مهمة، ترتبط بتأخر سن الزواج، وارتفاع مستويات التعليم، وتغير التطلعات الفردية للنساء، بما في ذلك ازدياد التركيز على العمل والاستقلال المالي.

كما كشفت الدراسة عن تقدم ملموس في بعض مؤشرات التمكين، حيث ارتفعت نسبة تمثيل النساء في المناصب الإدارية المتوسطة والعليا إلى ٣٩.٦٪، وارتفعت نسبة المستفيدات القادرات على العمل من برامج الدعم الاجتماعي إلى ٣٨.٣٪ في عام ٢٠٢٤م، بعد أن كانت لا تتجاوز ١٪ عام ٢٠١٧م. وتُعد هذه الأرقام دلائل على تحوّل فعلي في موقع المرأة داخل الاقتصاد الوطني، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى دعم أكبر على مستوى السياسات والبرامج.

في ضوء هذه المؤشرات، تبرز الحاجة إلى تبني سياسات أكثر تكاملاً تربط بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، مع التركيز على القطاعات الواعدة كالصناعات التقنية والإبداعية، ودعم ريادة الأعمال النسائية، وتوسيع نطاق العمل المرن والعمل عن بُعد. كما توصي الدراسة بإعادة هيكلة السياسات السكانية، بما يراعي طبيعة المرحلة الانتقالية التي تمر بها المملكة ضمن ما يُعرف بـ"النافذة الديموغرافية"، وهي فترة مؤقتة ترتفع فيها نسبة السكان في سن العمل، وتُمثل فرصة استراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي إذا ما تم استثمارها بفعالية.

ويُعد الاستثمار في رأس المال البشري النسائي خيارًا استراتيجيًا حاسمًا لدفع عجلة التنمية المستدامة، وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تُكرّس تمكين المرأة كشريك فاعل في بناء اقتصاد متنوع، ومجتمع أكثر توازنًا وعدالة.

التوصيات:

١. رفع معدل مشاركة المرأة الاقتصادية ليصل إلى 40% بحلول عام ٢٠٣٠، خصوصًا بين الشابات (٢٥-٣٤ سنة) حيث تبلغ مشاركتهن حاليًا 34.5%، مع التركيز على القطاعات الواعدة مثل التقنية والصناعات الإبداعية.
٢. استهداف خفض بطالة الشابات (٢٠-٢٩ سنة) من 55% حاليًا إلى 25% خلال ٥ سنوات، عبر برامج تدريب وتأهيل مكثفة مرتبطة بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل.
٣. معالجة الفجوة بين التعليم وسوق العمل، حيث أن 40.8% من الإناث السعوديات حاصلات على تعليم جامعي، ولكن نسب البطالة بينهن تتجاوز ٣٥%، مما يستدعي مواءمة المناهج التعليمية مع متطلبات الاقتصاد الجديد.
٤. تعزيز العمل المرن والعمل عن بعد ليشكل ما لا يقل عن 25% من الوظائف النسائية الجديدة، خاصة للفئات العمرية (٢٥-٣٤ سنة) التي تمثل القوة النسائية الأكبر في سوق العمل.
٥. تقليص الفجوة في الأجور بين الجنسين التي تصل حاليًا إلى حوالي 15% لصالح الذكور، عبر تطبيق سياسات رقابة على الأجور في القطاعين العام والخاص.
٦. إطلاق برامج دعم لريادة الأعمال النسائية تستهدف رفع نسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء إلى 35% على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠.
٧. التوسع في برامج التدريب التقني والرقمي، حيث أظهرت البيانات أن نسبة كبيرة من الشابات السعوديات خارج سوق العمل رغم ارتفاع مؤهلاتهن، مما يستدعي إعادة تأهيلهن بمهارات تتماشى مع التحولات الاقتصادية.
٨. تطوير برامج صحية متخصصة للمرأة الشابة مع التركيز على الصحة الإنجابية، خاصة مع انخفاض معدل الخصوبة من ٦ مواليد لكل امرأة عام ١٩٩٢م إلى 2.8 في ٢٠٢٢م، وهو تحول يعكس تغيرات عميقة في نمط الأسرة السعودية.
٩. التوسع في إنشاء حضانات في مواقع العمل، خاصة أن تأخر الزواج وارتفاع نسبة العزوبة (التي وصلت إلى 34% عام ٢٠٢٢م) قد يؤدي إلى تغييرات في أنماط الإنجاب مستقبلاً، مما يتطلب توفير بيئات عمل صديقة للأسرة.

١٠. تعزيز برامج التوعية الاجتماعية حول أهمية مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية، خاصة أن نسبة المتزوجات تراجع من 63.5% عام ٢٠١٠م إلى 53.8% عام ٢٠٢٢م، وهو مؤشر يرتبط بتغيرات في الأدوار الاجتماعية للمرأة.
١١. رفع الوعي القانوني للمرأة بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية، خصوصاً مع ارتفاع نسبة المطلقات من ١.٧% عام ٢٠٠٤م إلى ٥.٧% عام ٢٠٢٢م، الأمر الذي يعكس الحاجة الملحة إلى برامج دعم اقتصادي للنساء.
١٢. إنشاء مرصد وطني لرصد التحولات الديموغرافية للمرأة السعودية، يتابع بشكل دوري نسب التعليم، الزواج، الخصوبة، المشاركة الاقتصادية، والبطالة، بما يضمن بناء سياسات مرنة تستجيب لهذه التغيرات بسرعة وفعالية.

المراجع:

١. المراجع العربية:

- أبو بكر، سامية محمد. (2020). التغيرات الاجتماعية وأثرها في ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع السعودي: دراسة تحليلية. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (2)42، 182-155.
- أبو نيان، أريج بنت عبد الله. (2019). التحولات الاقتصادية ومشاركة المرأة السعودية في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- الاقتصاد اليوم. (٢٠٢٣). المرأة السعودية تتقدم في مؤشرات العمل والمشاركة الاقتصادية. العدد ٤٢، شعبان ١٤٤٤هـ.
- عبدالكريم، مها بنت عبد الله. (2015). محددات مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة: دراسة تحليلية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (160).
- العنزي، منى بنت عتيق الله. (2012). مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل: معوقات وحلول. المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، جامعة الملك سعود.
- العيسوي، فايز محمد. (2005). أسس جغرافية السكان. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- السعد، هدى داود نجم. (2012). مؤشرات التركيب العمري النوعي في المملكة العربية السعودية حسب تعدادي ١٩٩٢-٢٠٠٤م. مجلة آداب البصرة، (61)، 291-260.
- المغازي، أحمد فؤاد إبراهيم. (2019). دراسة الهرم السكاني في المملكة العربية السعودية: دراسة في جغرافية السكان والتنمية. مجلة الآداب، (٣٢)2، 132-111.
- النافع، عبداللطيف بن حمود. (١٤٤٠هـ). الجغرافيا الطبيعية للمملكة العربية السعودية. الرياض.
- الخريف، رشود محمد. (1999). التركيب العمري والنوعي لسكان المملكة العربية السعودية: دراسة التباين الجغرافي والتغيرات الديموغرافية. الدارة: دارة الملك عبدالعزيز، (2)٢٥، 107-5.
- الخريف، رشود محمد. (2002). الخصوبة في المملكة العربية السعودية: مستوياتها وبعض محدداتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والمكانية. الدارة: دارة الملك عبد العزيز، (2)٢٨، 84-9.
- الخريف، رشود محمد. (2010). معجم المصطلحات السكانية والتنمية. مؤسسة الملك خالد الخيرية.

- الهيئة العامة للإحصاء. (2016). مسح القوى العاملة للربع الثاني من عام ٢٠١٦. الهيئة العامة للإحصاء.
- الهيئة العامة للإحصاء. (2017). مسح الخصائص السكانية لعام ٢٠١٧. الهيئة العامة للإحصاء.
- الهيئة العامة للإحصاء. (2018). تقرير نتائج مسح صحة الأسرة ٢٠١٨. الهيئة العامة للإحصاء.
- الهيئة العامة للإحصاء. (2020). نشرة سوق العمل للربع الأول ٢٠٢٠. الهيئة العامة للإحصاء.
- الهيئة العامة للإحصاء. (2020). الشباب السعودي بالأرقام: تقرير خاص بمناسبة اليوم العالمي للشباب ٢٠٢٠. الهيئة العامة للإحصاء.
- الهيئة العامة للإحصاء. (2022). تقرير المرأة السعودية ٢٠٢٢.
- الهيئة العامة للإحصاء. النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن (بيانات تعدادات: ١٩٧٤، ١٩٩٢، ٢٠٠٤، ٢٠١٠، ٢٠٢٢).
- الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية. (١٤٤٥هـ). خريطة المملكة العربية السعودية.
- البنك المركزي السعودي. (2020). الإحصاءات السنوية ٢٠١٩. البنك المركزي السعودي.
- رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٢٤. (2024). التقرير السنوي لرؤية السعودية ٢٠٣٠ لعام ٢٠٢٤. مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية <https://vision2030.gov.sa/ar/media-hub/publications>
- رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. (2016). رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. <https://vision2030.gov.sa/ar>
- مصلحة الإحصاءات العامة. (1999). الخصائص السكانية في المملكة العربية السعودية: من واقع نتائج البحث الديموغرافي ١٩٩٩م. الهيئة العامة للإحصاء.
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2020). رفع الحد الأدنى لاحتساب أجور السعوديين في نطاقات.
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2021). الطلاق في المملكة العربية السعودية: تحليل اجتماعي إحصائي. الرياض: إدارة الدراسات والبحوث الاجتماعية، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

٢. المراجع الأجنبية:

- Arab News. (2022, November 21). Saudi women surpass EU in tech workforce participation. <https://www.arabnews.com>
- Atlantic Council. (2024, January 29). Digital transformation in Saudi Arabia and its impact on women. <https://www.atlanticcouncil.org>
- Teo, H., & Serkan, A. (2013). Female labor force participation and economic growth: A panel data analysis. *Applied Economics*, 45(8), 1027–1045. <https://doi.org/10.1080/00036846.2011.613786>
- United Nations. (2023). World youth report 2023: Youth social development.
- United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division. (2024). World population prospects 2024: Online edition.
- United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. (2022). [Please provide the full title of the report].
- United Nations Population Division. (2022). World population prospects 2022. <https://population.un.org/wpp>
- Varghese, T. (2011). Women empowerment in Oman: A study based on women empowerment index. *Far East Journal of Psychology and Business*, 2(2), 1–13.
- Weeks, J. R. (2021). *Population: An introduction to concepts and issues* (13th ed.). Cengage Learning.

Abstract:

Demographic, Social, and Economic Changes among Saudi Females (1974–2024)

The Kingdom of Saudi Arabia is witnessing rapid demographic, social, and economic transformations that have clearly impacted Saudi women, particularly those in the 15–34 age group. This stage of life represents the most dynamic period for women in terms of marriage, childbearing, education, and labor market participation, making it a central focus in demographic and social analysis (Weeks, 2021). This study aims to analyze these transformations over the period from 1974 to 2024 and explore their effects on the characteristics of Saudi women, with a focus on demographic, educational, marital, and economic dimensions. The study adopts a descriptive-analytical approach, based on official population census data issued by the General Authority for Statistics for the years 1974, 1992, 2004, 2010, and 2022, in addition to population estimates for 2024.

The findings reveal that the proportion of Saudi females aged 15–34 increased from 14% in 1974 to 35.7% in 2024, indicating a major shift in the overall age structure. The total fertility rate also declined significantly, from 6.0 births per woman in 1992 to 2.8 in 2022, reflecting a demographic transition toward a more mature population profile.

The study also shows that 40.8% of Saudi women hold a university degree, while unemployment rates among them exceed 35%. Labor force participation among young women aged 25–34 reached only 34.5%, highlighting a clear gap between educational attainment and employment opportunities. These demographic changes coincided with shifts in marital patterns, including delayed marriage and increased rates of never-married and divorced women, especially in the 25–34 age group.

The study recommends aligning development policies with ongoing demographic and social transformations by promoting women's participation in promising sectors such as technology and creative industries, expanding vocational training programs linked to labor market needs, and increasing access to flexible and remote work. These measures would help bridge the gap between education and employment, support work–life balance and optimize the demographic structure in service of national development goals.

Keywords: Saudi females, youth age group, fertility, economic participation, demographic transformation.